Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

16 Avril 2012
16 أبريل 2012

Royaume du Maroc
Conseil national des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CNDH
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رسالة الأمة

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

نجاح تجربة العدالة الانتقالية في المغرب يعود إلى «تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية»

قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إن سر نجاح مسار العدالة الانتقالية في المغرب، يعود إلى «تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية المغربية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأوضح اليزمي في تدخله يوم السبت بتونس خلال الجلسة الافتتاحية لندوة «إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية بتونس»، بحضور الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ورئيسي الحكومة والمجلس التاسيسي في تونس والعديد من المسؤولين الدوليين، أن التجربة المغربية راكمت مجموعة من «القيم المضافة» من شأنها أن تثري التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية.

وبعد أن أوضح أن كل تجربة من تجارب العدالة الانتقالية التي شهدها العالم منذ بداية السبعينيات، تتميز بسياقها السياسي والاجتماعي والثقافي الخاص، قال إن هناك توجهات عامة ومبادئ أساسية توجه العدالة الانتقالية وتشترك فيها كل التجارب في العالم، ومن أهمها «وجود إرادة سياسية لإحداث تغيير أو مواصلته»، موضحا أن المقصود بالإرادة السياسية إرادة الدولة والطبقة السياسية مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين مكونات المجتمع المدني.

وأبرز في هذا السياق أنه «ما كان للمملكة المغربية أن تنخرط في مسار العدالة الانتقالية لولا تلاقي الإرادة الملكية، وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأضاف اليزمي أن المبدأ الثاني الموجه للعدالة الانتقالية يكمن في العمل على «كشف حقيقة الانتهاكات والمسؤوليات عنها، دون إغفال تحليل السياقات السياسية والتاريخية التي صاحبتها، لاستخلاص العبر والتحفيز على القراءة الحرة والشفافة للأحداث التاريخية»، مشيرا إلى أن جبر الضرر وتعويض الضحايا، يعتبر مرتكزا ثالثا من مرتكزات العدالة الانتقالية سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالجماعات.

وأوضح في هذا الصدد، أن ما ميز التجربة المغربية في هذا السياق هو اعتمادها على مقاربة النوع الاجتماعي في احتساب التعويضات المستحقة لضحايا الانتهاكات، وفي إعدادها لبرامج جبر الضرر الجماعي الخاصة بالمناطق التي عرفت ترديا تنمويا بسبب انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان، إضافة إلى إسناد مهمة تتبع تنفيذ توصيات هيئة الانصاف المصالحة من قبل جلالة الملك إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان «كؤسسة وطنية مستقلة وذات سلطة اعتبارية» في هذا المجال.

وأضاف أن مسار العدالة الانتقالية، «لا يستقيم (...) دون مساءلة الدولة أو أجهزتها في العلاقة مع إخلالها بالقواعد القانونية أو السياسية أو الإدارية»، مشيرا إلى أن الشكل والمنهج الذي ستسير عليه هذه المساءلة يظل «اختيارا سياسيا يرتبط بتقدير الأطراف المعنية للمصلحة العامة التي يمكن تحقيقها من ذلك».

وقال إن قراءة لمسار الدول في هذا السياق، تبين أنه «غالبا ما يؤخذ بصيغة المحاسبة السياسية العامة لأجهزة الدولة وليس للأفراد، كما هو الأمر بالنسبة للتجربة المغربية، أو تتخذ بعدا معنويا وأخلاقيا كما هو الحال بالنسبة لتجربة جنوب إفريقيا».

وفي سياق متصل، شدد رئيس المجلس على أن المصالحة في أدبيات العدالة الانتقالية، تعبير هي «الهدف الاستراتيجي لتسويات ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، موضحا أن المقصود بذلك «المصالحة السياسية والاجتماعية، بحكم أنها غالبا ما تسبق الأشكال الأخرى من المصالحة».

وأشار إلى أن تجربة المغرب تعد،خير دليل على ذلك، حيث أنه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار وحل المشاكل وملفات الماضي، لو لم تسبق ذلك مصالحات صغيرة، اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب، تخللتها مفاوضات أدت إلى انفتاح مهم قلص من درجة الاحتقان السياسي، وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء».

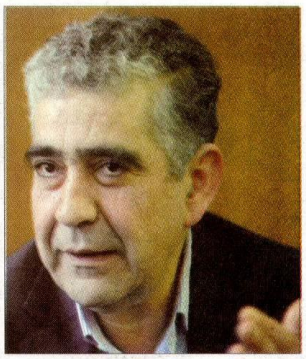

وبعد أن أشار إلى أن الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية، ذات الصلة المباشرة بدعم حقوق الإنسان وحريات الأفراد والجماعات، تعتبر «ضمانا استراتيجيا لعدم تكرار انتهاكات الماضي، أوضح أن ما عرفه المغرب منذ بداية التسعينيات من صيرورة من الإصلاحات، على المستوى الدستوري والمؤسساتي، فتحت أوراشا هامة ساهمت في تقدم تسوية هذا الملف، كما جعلت من هذا المسار أيضا أحد آليات هذا الإصلاح.

وأبرز أن العديد من الأوراش التي فتحت في إطار تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة توجت بما «كرسه الدستور المغربي الجديد، من تأكيد على التزام المملكة المغربية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، ومنع جميع أشكال التمييز، وحظر التعذيب، وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأضاف أن الوثيقة الدستورية نصت أيضا على جملة من المبادئ الأساسية من بينها قرينة البراءة، والحق في المحاكمة العادلة، وحرية الفكر، والرأي والتعبير، وحرية الصحافة وتعزيز المساواة بين الجنسين والتأكيد على مبدأ المناصفة، وعلى إرساء دعائم استقلال السلطة القضائية، عبر إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والرقي بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية باختصاصات موسعة.

وتهدف هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشان، في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي.

Revue de Presse du Co

رسالة الأمة

جبر الأضرار في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة
أمام ورشة عمل حول العدالة الانتقالية بتونس

قدم ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا خلال ورشة عمل نظمت يوم السبت بتونس بمناسبة إطلاق الحوار الوطني التونسي حول العدالة الانتقالية، تناول فيه موضوع جبر الأضرار في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.

واستعرض اليزمي السياق الذي تأسست فيه هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2003 والمراحل التي قطعتها من أجل الاضطلاع بمهمتها، موضحا أن جبر الأضرار يتمثل في مجموع التدابير والإجراءات الرامية إلى إصلاح ما لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة استحضرت في عملها مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات المغرب الدولية، والدروس والعبر المستفادة من تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم، بالإضافة إلى مبدأ الاعتراف بالانتهاكات والكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار ما جرى.

وقال إن التدابير التي اتخذت في إطار الهيئة تضمنت أشكال متعددة ومتنوعة تتمثل على الخصوص في تقديم تعويض مالي وإعادة التأهيل أو الإدماج واسترداد الكرامة والحقوق المصادرة، إضافة إلى الكشف عن الحقيقة وإقرار العدالة والنهوض بمقومات المصالحة.

وأضاف اليزمي أن تلك الإجراءات تضمنت أيضا الحرص على أن يتخذ جبر الأضرار أبعاد رمزية ومادية متعددة، تهم الأفراد أو الجماعات أو المناطق، مبرزا أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت بتكليف مؤسسة دائمة، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والصالحة، مما ساهم في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأشار إلى أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات، تسوية 8500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألف و 776 ضحية و ذوي الحقوق من التعويض المالي، من ضمن أكثر من 20 ألف طلب توصلت بها الهيئة، وكذا استفادة 13481 من هؤلاء من التأمين الصحي، و1231 منهم من الإدماج الاجتماعي، في حين استفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية و المالية.

وأضاف اليزمي أنه، في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، تم تنفيذ 130 مشروعا همت 11 إقليما بالمغرب، وتمحورت حول أربعة مجالات رئيسية، هي دعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

وقال إن الهيئة اعتمدت جملة من البرامج من بينها الحوار المفتوح مع مختلف الفعاليات والجمعيات المعنية بالمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية المحلية، العاملة في محيط المناطق التي تعرضت لانتهاكات في الماضي، وكذا الوساطة من أجل استفادة المناطق المتضررة من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإنصافها.

وأشار إلى أنه تم إدماج بعد النوع في سياسة وبرامج جبر الأضرار وتطوير مقاربة خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي وإشراك المجتمع المدني وتحديد التزامات كل الشركاء في مجال جبر الأضرار على النطاقين الفردي والجماعي.

ومن أجل استعادة الثقة والطمأنينة والأمان، جرى تكريم الضحايا ورد الاعتبار للضحايا، وتكريس الإحساس بالمواطنة، مشيرا إلى أن برنامج جبر الضرر شمل أيضا رد الاعتبار عن طريق الكشف عن الحقيقة مساهمة في محو آثار الانتهاكات والتأهيل النفسي والصحي وإعادة الإدماج الاجتماعي ومتابعة التعليم والتكوين المهني وتسوية الأوضاع القانونية، وحول الجانب المتعلق بالأرشيف والتاريخ والحفظ الإيجابي للذاكرة، من هذا البرامج، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أشرف على إعداد العديد من الأعمال منها تنظيم ثلاث ندوات دولية حول الثقافة والتراث، في أفق إحداث ثلاثة متاحف بثلاث مدن مغربية (الحسيمة، الداخلة، ورزازات)، إضافة إلى دعمه لإحداث ماجستير حول التاريخ الراهن، ومركز الدراسات والأبحاث الصحراوية بالجامعة، وإنشاء المركز المغربي للتاريخ الراهن، الذي سيتم تدشين مقره الرسمي في شهر شتنبر 2012.

Revue de

الشروق

ورشة عمل حول العدالة الانتقالية بتونس

اليزمي يعرض تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

■ الشروق

قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا خلال ورشة عمل نظمت أول أمس السبت بتونس بمناسبة إطلاق الحوار الوطني التونسي حول العدالة الانتقالية، تناول فيه موضوع جبر الأضرار في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.

واستعرض اليزمي السياق الذي تأسست فيه هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2003 والمراحل التي قطعتها من أجل الاضطلاع بمهمتها، موضحا أن جبر الأضرار يتمثل في مجموع التدابير والإجراءات الرامية إلى إصلاح ما لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة استحضرت في عملها مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات المغرب الدولية، والدروس والعبر المستفادة من تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم، بالإضافة إلى مبدأ الاعتراف بالانتهاكات والكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار ما جرى. وقال إن التدابير التي اتخذت في إطار الهيئة تضمنت أشكال متعددة ومتنوعة تتمثل على الخصوص في تقديم تعويض مالي وإعادة التأهيل أو الإدماج واسترداد الكرامة والحقوق المصادرة، إضافة إلى الكشف عن الحقيقة وإقرار العدالة والنهوض بمقومات المصالحة.

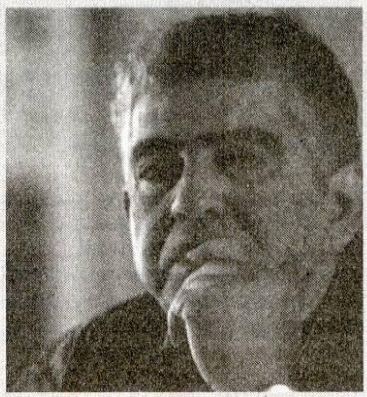

وأضاف اليزمي أن تلك الإجراءات تضمنت أيضا الحرص على أن يتخذ جبر الأضرار أبعاد رمزية ومادية متعددة، تهم الأفراد أو الجماعات أو المناطق، مبرزا أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت بتكليف مؤسسة دائمة، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مما ساهم في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأشار إلى أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات، تسوية 8500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألف و 776 ضحية و ذوي الحقوق من التعويض المالي، من ضمن أكثر من 20 ألف طلب توصلت بها الهيئة، وكذا استفادة 13481 من هؤلاء من التأمين الصحي، و1231 منهم من الإدماج الاجتماعي، في حين استفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية والمالية.

وأضاف اليزمي أنه، في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، تم تنفيذ 130 مشروعا همت 11 إقليما بالمغرب، وتمحورت حول أربعة مجالات رئيسية، هي دعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

وقال إن الهيئة اعتمدت جملة من البرامج من بينها الحوار المفتوح مع مختلف الفعاليات والجمعيات المعنية بالمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية المحلية، العاملة في محيط المناطق التي تعرضت لانتهاكات في الماضي، ومن أجل استعادة الثقة والطمأنينة والأمان، جرى تكريم الضحايا ورد الاعتبار للضحايا، وتكريس الإحساس بالمواطنة، مشيرا إلى أن برنامج جبر الضرر شمل أيضا رد الاعتبار عن طريق الكشف عن الحقيقة مساهمة في محو آثار الانتهاكات والتأهيل النفسي والصحي وإعادة الإدماج الاجتماعي ومتابعة التعليم والتكوين المهني وتسوية الأوضاع القانونية.

وحول الجانب المتعلق بالأرشيف والتاريخ والحفظ الإيجابي للذاكرة. ●

Revue de Presse du Co

بيان اليوم

خلال تدخله في ندوة حول إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية بتونس

إدريس اليزمي: مسار العدالة الانتقالية لا يستقيم دون مساءلة الدولة حول إخلالها بالقواعد القانونية أو السياسية أو الإدارية

قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن سر نجاح مسار العدالة الانتقالية في المغرب، يعود إلى «تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية المغربية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأوضح اليزمي في تدخله، أول أمس السبت، بتونس خلال الجلسة الافتتاحية لندوة «إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية بتونس»، بحضور الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ورئيسي الحكومة والمجلس التأسيسي في تونس والعديد من المسؤولين الدوليين، أن التجربة المغربية راكمت مجموعة من «القيم المضافة» من شأنها أن تثري التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية.

وبعد أن أوضح أن كل تجربة من تجارب العدالة الانتقالية التي شهدها العالم منذ بداية السبعينيات، تتميز بسياقها السياسي والاجتماعي والثقافي الخاص، قال إن هناك توجهات عامة ومبادئ أساسية توجه العدالة الانتقالية وتشترك فيها كل التجارب في العالم، ومن أهمها «وجود إرادة سياسية لإحداث تغيير أو مواصلته»، موضحا أن المقصود بالإرادة السياسية إرادة الدولة والطبقة السياسية مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين مكونات المجتمع المدني.

وأبرز في هذا السياق أنه «ما كان للمملكة المغربية أن تنخرط في مسار العدالة الانتقالية لولا تلاقي الإرادة الملكية، وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأضاف اليزمي أن المبدأ الثاني الموجه للعدالة الانتقالية يكمن في العمل على «كشف حقيقة الانتهاكات والمسؤوليات عنها، دون إغفال تحليل السياقات السياسية والتاريخية التي صاحبتها، «لاستخلاص العبر والتحفيز على القراءة الحرة والشفافة للأحداث التاريخية»، مشيرا إلى أن جبر الضرر وتعويض الضحايا، يعتبر مرتكزا ثالثا من مرتكزات العدالة الانتقالية سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالجماعات.

إدريس اليزمي

وأوضح، في هذا الصدد، أن ما ميز التجربة المغربية في هذا السياق هو اعتمادها على مقاربة النوع الاجتماعي في احتساب التعويضات المستحقة لضحايا الانتهاكات، وفي إعدادها لبرامج جبر الضرر الجماعي الخاصة بالمناطق التي عرفت ترديا تنمويا بسبب انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان، إضافة إلى إسناد مهمة تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف المصالحة من قبل جلالة الملك إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان «كمؤسسة وطنية مستقلة وذات سلطة اعتبارية» في هذا المجال.

وأضاف أن مسار العدالة الانتقالية، «لا يستقيم(...) دون مساءلة الدولة أو أجهزتها في العلاقة مع إخلالها بالقواعد القانونية أو السياسية أو الإدارية»، مشيرا إلى أن الشكل والمنهج الذي ستسير عليه هذه المساءلة يظل «اختيارا سياسيا يرتبط بتقدير الأطراف المعنية للمصلحة العامة التي يمكن تحقيقها من ذلك».

وقال إن قراءة لمسار الدول في هذا السياق، تبين أنه «غالبا ما يؤخذ بصيغة المحاسبة السياسية العامة لأجهزة الدولة وليس للأفراد، كما هو الأمر بالنسبة للتجربة المغربية، أو تتخذ بعدا معنويا وأخلاقيا كما هو الحال بالنسبة لتجربة جنوب إفريقيا».

وفي سياق متصل، شدد رئيس المجلس على أن المصالحة في أدبيات العدالة الانتقالية، تعبير هي «الهدف الاستراتيجي لتسويات ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، موضحا أن المقصود بذلك «المصالحة السياسية والاجتماعية، بحكم أنها غالبا ما تسبق الأشكال الأخرى من المصالحة».

وأشار إلى أن تجربة المغرب تعد خير دليل على ذلك، حيث أنه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار وحل المشاكل وملفات الماضي، لو لم تسبق ذلك مصالحات صغيرة، اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب، تخللتها مفاوضات أدت إلى انفتاح مهم قلص من درجة الاحتقان السياسي، وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء».

وبعد أن أشار إلى أن الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية، ذات الصلة المباشرة بدعم حقوق الإنسان وحريات الأفراد والجماعات، تعتبر «ضمانا استراتيجيا لعدم تكرار انتهاكات الماضي، أوضح أن ما عرفه المغرب منذ بداية التسعينيات من صيرورة من الإصلاحات، على المستوى الدستوري والمؤسساتي، فتحت أوراشا هامة ساهمت في تقدم تسوية هذا الملف، كما جعلت من هذا المسار أيضا أحد آليات هذا الإصلاح.

وأبرز أن العديد من الأوراش التي فتحت في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة توجت بما «كرسه الدستور المغربي الجديد، من تأكيد على التزام المملكة المغربية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، ومنع جميع أشكال التمييز، وحظر التعذيب، وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأضاف أن الوثيقة الدستورية نصت أيضا على جملة من المبادئ الأساسية من بينها قرينة البراءة، والحق في المحاكمة العادلة، وحرية الفكر، والرأي والتعبير، وحرية الصحافة وتعزيز المساواة بين الجنسين والتأكيد على مبدأ المناصفة، وعلى إرساء دعائم استقلال السلطة القضائية، عبر إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والرقي بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية باختصاصات موسعة.

وتهدف هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن، في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي.

Revue

La Presse.tn
DE TUNISIE

Les différentes étapes du processus

• *L'impératif de mettre en place une instance juridictionnelle neutre et impartiale*
Les participants à la conférence ont été unanimes à mettre l'accent sur la nécessité de passer par les différentes étapes du processus de la justice transitionnelle.

Les étapes inhérentes à la justice transitionnelle sont respectivement : le dévoilement de la vérité, l'interrogatoire des responsables sur les violations du passé afin qu'ils rendent des comptes et enfin la réconciliation nationale.

Les intervenants ont insisté sur l'impératif de veiller à ce que le processus soit accompagné de réformes institutionnelles, notamment dans des secteurs vitaux, tels que la magistrature, l'information et la sécurité, l'objectif étant d'éviter les erreurs du passé.

Prenant la parole, la représentante du Haut commissariat des Nations unies aux Droits de l'Homme (Hcdh), Mme Kyung-Wha Kang, a affirmé que le défi majeur auquel se trouve confronté le gouvernement tunisien consiste en l'élaboration d'une nouvelle Constitution, bréviaire des droits et des libertés.

L'examen des expériences internationales fait montre de la nécessité de créer des comités d'enquête, de dévoilement de la vérité ainsi que la mise en place d'une instance juridictionnelle, neutre et impartiale, capable de traiter équitablement les affaires en question.

La conférencière s'est déclarée confiante quant à la capacité du peuple tunisien à instaurer une justice transitionnelle, mettant en exergue le rôle dévolu à la société civile dans l'impulsion du processus démocratique en Tunisie.

De son côté, le représentant permanent du programme des Nations unies pour le développement (Pnud) à Tunis, M. Mohamed Belhoucine, a indiqué que le débat sur la justice transitionnelle commande d'identifier des réponses claires aux problèmes liés à l'impunité des criminels et à l'apurement des institutions de l'Etat loin de la vengeance et de la récidive.

La réussite du processus de justice transitionnelle exige d'adopter une approche participative qui implique tous les partenaires sociaux sans exclusion aucune, a-t-il soutenu.

Rétablir la confiance entre gouvernant et gouverné

Pour sa part, le président de l'Ictj, David Tolbert, a souligné l'impératif d'opter pour le dialogue et la concertation afin de parvenir à une vision générale de la loi sur la justice transitionnelle, ce qui ne manquera pas de refléter la volonté sincère des décideurs politiques. Rétablir la confiance entre gouvernant et gouverné est une œuvre de longue haleine qui commande un surcroît d'effort et de temps, indiquant que la Tunisie est appelée plus que jamais à s'inspirer des expériences comparées, tout en respectant les spécificités socioculturelles du peuple tunisien.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

S'exprimant lors de cette conférence, M. Idris Yazmi, président du Conseil national des Droits de l'Homme au Maroc, a relevé la nécessité de consacrer la primauté des conventions internationales sur les lois internes et de garantir la liberté d'expression et l'accès à l'information, outre la consécration du principe de parité, le bannissement de la discrimination entre tous les citoyens et la promotion du conseil constitutionnel au rang de cour constitutionnelle.

D'autre part, M. Samir Dilou, ministre des Droits de l'Homme et de la Justice transitionnelle, a passé en revue les violations systématiques perpétrées contre une large frange du peuple tunisien, réaffirmant l'engagement du gouvernement à réhabiliter les victimes de ces violations.

Les concertations du ministère des Droits de l'Homme avec les partis et les organisations, et les personnalités nationales et étrangères ont permis de dégager un consensus autour de la nécessité de créer une structure indépendante chargée de la justice transitionnelle, d'introduire les réformes institutionnelles nécessaires et de réparer les préjudices causés aux victimes avant de parvenir à la réconciliation nationale.

Les travaux de cette conférence se sont poursuivis hier sous forme d'ateliers de travail au cours desquels ont été examinées des expériences internationales en matière de transition démocratique.

Ajouté le : 15-04-2012

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN.ma
mise à jour : Lundi 16 Avril 2012 9h46

Justice transitionnelle

Le Maroc accumule une expérience universelle

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

El Yazami : «La réussite de la justice transitionnelle au Maroc, fruit de la volonté royale et des attentes de la classe politique»

La réussite de l'expérience de la justice transitionnelle au Maroc est le fruit de la volonté royale, des attentes de la classe politique et des composantes du mouvement des droits de l'Homme qui a permis un traitement concerté des affaires liées aux graves atteintes aux droits humains, a affirmé, samedi à Tunis, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Intervenant lors de la séance inaugurale d'une conférence sur le lancement du dialogue autour de la justice transitionnelle en Tunisie, tenue en présence du Président tunisien, Moncef El Marzouki, El Yazami a noté que l'expérience marocaine a accumulé un ensemble de valeurs ajoutées à même d'inspirer d'autres pays en matière de justice transitionnelle.

Après avoir souligné que chaque expérience de ce genre a ses spécificités politiques, sociales et culturelles liées à chaque pays, El Yazami a mis l'accent sur les principes fondamentaux qui marquent toute expérience de justice transitionnelle, notamment la volonté politique pour le changement dans laquelle se rejoignent Etat, classe politique et société civile.

Le président du CNDH a souligné l'impératif de procéder à la levée du voile sur les atteintes graves aux droits de l'Homme et à la détermination des responsabilités, tout en veillant à l'analyse de ces évènements pour en tirer les enseignements nécessaires et à l'indemnisation des victimes des exactions, qu'il s'agit d'individus ou de communautés.

L'expérience marocaine s'est basée sur l'approche du genre social dans le processus de réparation communautaire, outre la création du CNDH, une institution nationale indépendante dotée de l'autorité morale, en charge, entre autres, de l'application et du suivi des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), a expliqué El Yazami. Il a, aussi, mis en exergue les efforts de réconciliation entre le pouvoir et les forces politiques d'opposition au Maroc, qui ont rendu possible la réalisation de la justice transitionnelle, relevant également le rôle des réformes institutionnelles, législatives et politiques, qui ont été couronnées par l'adoption de la nouvelle Constitution et ont pour objectif de renforcer les droits de l'Homme et les libertés individuelles et collectives.

Cette conférence, organisée par le ministère tunisien des Droits de l'Homme et de la justice transitionnelle, en collaboration avec le Haut-commissariat des Nations unies pour les droits de l'homme, vise à mettre au point une vision pour la réalisation de la justice transitionnelle en Tunisie. MAP

Publié le : 16.04.2012 - 09h05 - MAP

افتتاح ندوة دولية بتونس حول العدالة الانتقالية بمشاركة مغربية

تونس 14/ 04/ 2012/ومع/ افتتحت صباح اليوم السبت، بالعاصمة التونسية، ندوة دولية تحت عنوان "إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس" ، بمشاركة وفود تمثل عددا من الدول من بينها المغرب والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني التونسي وخبراء في مجال حقوق الانسان.

ومثل المغرب في هذا اللقاء الذي افتتحه الرئيس التونسي ، المنصف المرزوقي بحضور رئيسي الحكومة والمجلس التأسيسي في تونس، وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضم السيد إدريس اليزمي ،رئيس المجلس ،و عضو هيئة الإنصاف والمصالحة المنتهية ولايتها، والسيدة حورية إسلامي، العضو بالمجلس.

وتهدف هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن ،في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي .

وكان السيد اليزمي ضمن الشخصيات المدعوة، التي تناولت الكلمة في الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، حيث قدما عرضا عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وما ميزها من قيم إضافية من شأنها أن تثري التجارب الدولية في هذا المجال.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

MAP
AGENCE MAROCAINE DE PRESSE

نجاح تجربة العدالة الانتقالية في المغرب يعود إلى "تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية" (اليزمي)

تونس 14/ 04/ 2012/ومع/ قال السيد ادريس اليزمي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، إن سر نجاح مسار العدالة الانتقالية في المغرب، يعود إلى "تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية المغربية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأوضح السيد اليزمي في تدخله اليوم ، بتونس خلال الجلسة الافتتاحية لندوة "إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية بتونس"، بحضور الرئيس التونسي ، منصف المرزوقي ورئيسي الحكومة والمجلس التأسيسي في تونس وعديد من المسؤولين الدوليين، إن التجربة المغربية راكمت مجموعة من "القيم المضافة"من شأنها أن تثري التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية.

وبعد أن أوضح أن كل تجربة من تجارب العدالة الانتقالية التي شهدها العالم منذ بداية السبعينيات، تتميز بسياقها السياسي و الاجتماعي والثقافي الخاص، قال إن هناك توجهات عامة ومبادئ أساسية توجه العدالة الانتقالية وتشترك فيها كل التجارب في العالم، ومن أهمها "وجود إرادة سياسية لإحداث تغيير أو مواصلته"، موضحا أن المقصود بالإرادة السياسية إرادة الدولة والطبقة السياسية مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين مكونات المجتمع المدني.

وأبرز في هذا السياق أنه "ما كان للمملكة المغربية أن تنخرط في مسار العدالة الانتقالية لولا تلاقي الإرادة الملكية، وطموحات الطبقة السياسية و مكونات الحركة الحقوقية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأضاف اليزمي أن المبدأ الثاني الموجه للعدالة الانتقالية يكمن في العمل على "كشف حقيقة الانتهاكات والمسؤوليات عنها، دون إغفال تحليل السياقات السياسية والتاريخية التي صاحبتها، "الاستخلاص العبر و التحفيز على القراءة الحرة والشفافة للأحداث التاريخية"، مشيرا إلى أن جبر الضرر وتعويض الضحايا،يعتبر مرتكزا ثالثا من مرتكزات العدالة الانتقالية سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالجماعات.

وأوضح في هذا الصدد أن ما ميز التجربة المغربية في هذا السياق هو اعتمادها على مقاربة النوع الاجتماعي في احتساب التعويضات المستحقة لضحايا الانتهاكات، و في إعدادها لبرامج جبر الضرر الجماعي الخاصة بالمناطق التي عرفت ترديا تنمويا بسبب انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان ،إضافة إلى إسناد مهمة تتبع تنفيذ توصيات هيئة الانصاف المصالحة من قبل جلالة الملك إلى مجلس الوطني لحقوق الانسان "كؤسسة وطنية مستقلة وذات سلطة اعتبارية" في هذا المجال. وأضاف أن مسار العدالة الانتقالية، "لا يستقيم (...) دون مساءلة الدولة أو أجهزتها في العلاقة مع إخلالها بالقواعد القانونية أو السياسية أو الإدارية"،مشيرا إلى أن أن الشكل والمنهج الذي ستسير عليه هذه المساءلة يظل "اختيارا سياسيا يرتبط بتقدير الأطراف المعنية للمصلحة العامة التي يمكن تحقيقها من ذلك".

وقال إن قراءة لمسار الدول في هذا السياق، تبين أنه "غالبا ما يؤخذ بصيغة المحاسبة السياسية العامة لأجهزة الدولة وليس للأفراد، كما هو الأمر بالنسبة للتجربة المغربية ، أو تتخذ بعدا معنويا و أخلاقيا كما هو الحال بالنسبة لتجربة جنوب إفريقيا".

وفي سياق متصل ،شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان على أن المصالحة في أدبيات العدالة الانتقالية، تعبير هي "الهدف الاستراتيجي لتسويات ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" ، موضحا أن المقصود بذلك " المصالحة السياسية والاجتماعية، بحكم أنها غالبا ما تسبق الأشكال الأخرى من المصالحة ".

وأشار إلى أن تجربة المغرب تعد"خير دليل على ذلك، حيث أنه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار وحل المشاكل وملفات الماضي ، لو لم تسبق ذلك مصالحات صغيرة، اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب، تخللتها مفاوضات أدت إلى انفتاح مهم قلص من درجة الاحتقان السياسي، وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء".

وبعد أن أشار إلى أن الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية و السياسية، ذات الصلة المباشرة بدعم حقوق الإنسان وحريات الافراد و الجماعات، تعتبر "ضمانا استراتيجيا لعدم تكرار انتهاكات الماضي،أوضح أن ما عرفه المغرب منذ بداية التسعينيات من صيرورة من الإصلاحات، على المستوى الدستوري والمؤسساتي، فتحت أوراشا هامة ساهمت في تقدم تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، كما جعلت من هذا المسار أيضا أحد آليات هذا الإصلاح.

وأبرز أن العديد من الأوراش التي فتحت في إطار تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة توجت بما "كرسه الدستور المغربي الجديد، من تأكيد على التزام المملكة المغربية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، ومنع جميع أشكال التمييز، وحظر التعذيب، وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأضاف أن الوثيقة الدستورية نصت أيضا على جملة من المبادئ الأساسية من بينها قرينة البراءة، والحق في المحاكمة العادلة، وحرية الفكر، والرأي والتعبير، وحرية الصحافة وتعزيز المساواة بين الجنسين والتأكيد على مبدأ

المناصفة، وعلى إرساء دعائم استقلال السلطة القضائية ،عبر إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية،والرقي بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية باختصاصات موسعة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

جبر الأضرار في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة أمام ورشة عمل حول العدالة الانتقالية بتونس

تونس 14 أبريل 2012/ومع/ قدم السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا خلال ورشة عمل نظمت اليوم السبت بتونس بمناسبة إطلاق الحوار الوطني التونسي حول العدالة الانتقالية، تناول فيه موضوع جبر الأضرار في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.

واستعرض السيد اليزمي السياق الذي تأسست فيه هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2003 والمراحل التي قطعتها من أجل الاضطلاع بمهمتها، موضحا أن جبر الأضرار يتمثل في مجموع التدابير والإجراءات الرامية إلى إصلاح ما لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة استحضرت في عملها مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات المغرب الدولية، والدروس والعبر المستفادة من تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم، بالإضافة إلى مبدأ الاعتراف بالانتهاكات والكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار ما جرى.

وقال إن التدابير التي اتخذت في إطار الهيئة تضمنت أشكال متعددة ومتنوعة تتمثل على الخصوص في تقديم تعويض مالي وإعادة التأهيل أو الإدماج واسترداد الكرامة والحقوق المصادرة، إضافة إلى الكشف عن الحقيقة وإقرار العدالة والنهوض بمقومات المصالحة.

وأضاف السيد اليزمي أن تلك الإجراءات تضمنت أيضا الحرص على أن يتخذ جبر الأضرار أبعاد رمزية ومادية متعددة، تهم الأفراد أو الجماعات أو المناطق، مبرزا أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت بتكليف مؤسسة دائمة، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والصالحة، مما ساهم في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأشار إلى أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات، تسوية 8500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألف و 776 ضحية و ذوي الحقوق من التعويض المالي، من ضمن أكثر من 20 ألف طلب توصلت بها الهيئة، وكذا استفادة 13481 من هؤلاء من التأمين الصحي، و1231 منهم من الإدماج الاجتماعي، في حين استفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية و المالية.

وأضاف السيد اليزمي أنه، في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، تم تنفيذ 130 مشروعا همت 11 إقليما بالمغرب، وتمحورت حول أربعة مجالات رئيسية، هي دعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

وقال إن الهيئة اعتمدت جملة من البرامج من بينها الحوار المفتوح مع مختلف الفعاليات والجمعيات المعنية بالمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية المحلية، العاملة في محيط المناطق التي تعرضت لانتهاكات في الماضي، وكذا الوساطة من أجل استفادة المناطق المتضررة من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإنصافها.

وأشار إلى أنه تم إدماج بعد النوع في سياسة وبرامج جبر الأضرار وتطوير مقاربة خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي وإشراك المجتمع المدني وتحديد التزامات كل الشركاء في مجال جبر الأضرار على النطاقين الفردي والجماعي.

ومن أجل استعادة الثقة والطمأنينة والأمان، جرى تكريم الضحايا ورد الاعتبار للضحايا، وتكريس الإحساس بالمواطنة، مشيرا إلى أن برنامج جبر الضرر شمل أيضا رد الاعتبار عن طريق الكشف عن الحقيقة مساهمة في محو آثار الانتهاكات والتأهيل النفسي والصحي وإعادة الإدماج الاجتماعي ومتابعة التعليم والتكوين المهني وتسوية الأوضاع القانونية.

وحول الجانب المتعلق بالأرشيف والتاريخ والحفظ الإيجابي للذاكرة، من هذا البرامج، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أشرف على إعداد العديد من الأعمال منها تنظيم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ثلاث ندوات دولية حول الثقافة والتراث، في أفق إحداث ثلاثة متاحف بثلاث مدن مغربية (الحسيمة، الداخلة ، ورزازات)، إضافة إلى دعمه لإحداث ماجستير حول التاريخ الراهن، ومركز الدراسات والأبحاث الصحراوية بالجامعة، وإنشاء المركز المغربي للتاريخ الراهن، الذي سيتم تدشين مقره الرسمي في شهر شتنبر 2012.
د/ع ب/ج ب

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الرئيس التونسي يؤكد أن بلاده تتوفر على إرادة سياسية لتحقيق العدالة الانتقالية

تونس 14/ 04/ 2012/ومع/قال الرئيس التونسي ، محمد المنصف المرزوقي أن بلاده تتوفر على إرادة سياسية لتحقيق العدالة الانتقالية "بعيدا عن الانتقام والتشفي".

وأضاف المرزوقي ، خلال افتتاحه اليوم، لندوة دولية اليوم حول انطلاق الحوار الوطني من أجل تحقيق العدالة الانتقالية، بمشاركة ممثلي عدد من الدول والمنظمات الدولية من بينها المغرب والأمم المتحدة والمندوبية السامية لحقوق الانسان، أن المحاسبة عملية "لا تستهدف الاشخاص بقدر ما تستهدف المؤسسات وترمي الى رد الاعتبار للمتضررين وإرجاع الحق لاصحابه".

كما اشار في هذا السياق إلى الصعوبات التي تواجهها الحكومة التونسية من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وبناء الديمقراطية في البلاد .

من جهته قال رئيس المجلس التأسيسي التونسي، مصطفى بن جعفر، أن العدالة الانتقالية القائمة على "ارجاع الحقوق لأصحابها والتصدي للإفلات من العقاب ، هي الوسيلة الكفيلة ببناء نظام جديد وتحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ حقوق الانسان ."

ودعا رئيس الحكومة التونسية ،حمادى الجبالى، من جانبه، إلى تضافر جهود مختلف الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني في تونس من أجل إنجاح مسار العدالة الانتقالية والقطع مع مختلف اشكال انتهاكات حقوق الانسان التي شهدتها البلاد في الحقبة الماضية ، مشيرا في السياق ذاته إلى أهمية الانفتاح على التجارب العالمية في هذا المجال العدالة.

وخلال الجلسة الافتتاحية اعطيت الكلمة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، إدريس اليزمي ، الذي استعرض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وما حملته من "قيم مضافة" من شأنها أن تثري التجارب الدولية في هذا المجال.

وإبرز السيد اليزمي على الخصوص ، أن نجاح مسار العدالة الانتقالية في المغرب، يعود بالأساس إلى "تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية المغربية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وخلص إلى التعبير عن قناعته بأن تونس بما تملكه من مقومات قادرة على إنجاح مسار العادلة الانتقالية وبناء نظام ديمقراطي حداثي في المنطقة.

يذكر أن هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ،وهدف إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن ،في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي .

د/ ع ب

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الشروق
يومية مستقلة جامعة
www.alchourouk.com

في الندوة الوطنية لإطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية : المرزوقي يتهم الحكومة السابقة بحماية الفاسدين

الأحد 15 أفريل 2012 الساعة 10:33:26 بتوقيت تونس العاصمة

تونس «الشروق »

أكد رئيس الجمهورية المؤقت الدكتور المنصف المرزوقي أثناء افتتاحه للندوة الوطنية لاطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية انه على الحكومة ان تنجح في مسار العدالة الانتقالية لكي لا يضطر الشعب الى الانتقال الى العدالة الانتقامية.

وقال المرزوقي «نحن بصدد التأسيس للنظام الجديد وهو ما يحقق كرامة الناس ... الحكومة السابقة عملت على تأخير المحاسبة وحماية المورطين بل انها أصبحت عائقا أمام الحكومة التي جاءت بها الانتخابات بل كانت عائقا بالاجراءات التي اتخذتها.«

وتابع «بعد عقود من الاستبداد ونضالات شعبنا ضده الحكومة اليوم تجعل ضمن أولوياتها اصلاح ما أفسده الفاسدون فالتونسيون يريدون ان يروا مطالبهم تتحقق وان يروا العدالة التي لطالما حلموا بها ... نحن نؤمن بالعدالة الانتقالية لكن لا يجب ان تكون دون محاسبة ... هناك أقلية تريد المصالحة دون محاسبة.«

محاسبة

وأوضح المرزوقي قائلا «المحاسبة في معناها الذي ندعوا اليه في صالح المظلومين ويجب ان تحترم كل مقاييس حقوق الانسان والمحاسبة لاتستهدف أشخاصا بقدر ما تستهدف ممارسات.«
وتسائل الرئيس المؤقت «هل نحن مهيؤون الآن للعدالة الانتقالية؟ البعض يقول ان الأمر في حاجة الى الارادة السياسية وهي موجودة لكن البلاد تحتاج الى قوانين جديدة ذلك ان الظالمين ضبطوا ترسانة من القوانين لمصلحتهم.«

وأشار الى ان العدالة الانتقالية لا تستهدف فقط مداواة جراح الماضي بل الحرص على ان لا تتكرر في المستقبل معتبرا ان هاته المهمة تتطلب الابتعاد عن التنابز السياسي.

وأكد المرزوقي انه اذا لم تتمكن الحكومة الحالية والمجلس الوطني التأسيسي في أسرع وقت ممكن تحقيق العدالة الانتقالية «فلن تتمكن أية حكومة أخرى في المستقبل من تحقيق ذلك ... يجب ان تنجح العدالة الانتقالية لكي لا يضطر شعبنا الى الانتقال للعدالة الانتقامية... لنضرب بقوة على أيدي من الفاسدين الذين شعارهم ان لم تستحي فأفعل ما شئت وهم يرغبون في اعادة التموقع من جديد واستغلوا سماحة الثورة.«

وفاء لدماء الشهداء

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

ومن جهته اعتبر رئيس المجلس التأسيسي الدكتور مصطفى بن جعفر ان ارادة المحاسبة متوفرة في جميع مؤسسات البلاد «من حسن حظنا انه هناك فئة قليلة تطالب بالمصالحة دون خوض فيما حصل في الماضي وعفى الله عما سلف، نقول يحق لكل انسان ان يسامح في حقه الشخصي لكن وفاء لدماء الشهداء وتحقيقا لأهداف الثورة لن نقبل بالمصالحة قبل المحاسبة.«

وتابع «نحن اليوم نحتاج الى قراءة للصفحة المريرة التي طبعت تاريخ تونس وقد عانى شعبنا من ويلات الظلم والقهر والتهميش والاقصاء وحرم من حقوقه.«
وقدم رئيس المجلس الوطني التأسيسي ملخصا للمراحل التي تمر بها العدالة الانتقالية وآلياتها من مساءلة ومحاسبة وجبر للضرر وصولا الى المصالحة.

ملف وطني

ومن جانبه اعتبر رئيس الحكومة حمادي الجبالي ان اللقاء مناسبة هامة على درب تحقيق أهداف الثورة وطي صفحة الماضي مؤكدا ان العدالة الانتقالية هي ملف وطني يهم كل التونسيين والتونسيات وأن المجلس الوطني التأسيسي معني به بدرجة أولى لأنه مدعو الى سن قانون يأطرها طبقا للفصل 24 من القانون المؤقت المنظم للسلط العمومية.

وقال الجبالي إن «المصالحة تتم عبر كشف حقيقة ما حصل من انتهاكات في الماضي والاعتراف بمعاناة الضحايا وتعويضهم ماديا ومعنويا... واصلاح مؤسسات الدولة ومحاسبة من تورطوا في العنف والتعذيب والاهانة ومنع عودة الاستبداد واستعادة سيادة القانون.«

ومن جهتها قالت كايونق واك انق ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان ان الندوة حدث مهم في تاريخ تونس وان العدالة الانتقالية يجب ان تكون في قلب كل الاصلاحات «لكي لا تضيع تضحيات التونسيين.«

وأكدت ممثلة المفوضية السامية تعهدها بتقديم كل الدعم لتونس في مسار العدالة الانتقالية وخاصة من الناحية القانونية.
وفي الاتجاه ذاته قال السيد دافيد تولبار رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية «نعتبر ان تونس نجحت في القيام بتغيير سياسي وفي القيام بانتخابات نزيهة وحرة وهذا الحوار قادر على ان يرسي مسارا شفافا وجديا للعدالة الانتقالية ولخلق نموذج خاص بالتونسيين ... يجب ان يتحقق أكبر قدر ممكن من العدالة وأنا أؤمن بأن تونس قادرة على ابداع نموذجها الخاص.«

ومن جانبه قال ادريس يزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب إن «النقاش العمومي والحوار الوطني يعتبران من الشروط الأساسية لتكريس الاصلاح الديمقراطي، ولا يمكن في أي حال ان نسقط تجربة بلد على آخر لكن هناك نقاط مشتركة منها ارادة السياسية وتعني ارادة الدولة وارادة الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية حيث ما كان مسار العدالة الانتقالية لينجح في المغرب دون ارادة الملك والطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني.«
وتابع «لا يستقيم مسار العدالة الانتقالية دون مساءلة الدولة حول الاخلالات لضمان عدم الافلات من العقاب ويظل ذلك رهن الخيار السياسي أما المصالحة فهي الهدف الاستراتيجي ولا يقصد بها الصلح بين طرفين وانما المصالحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأخيرا تعتبر الاصلاحات المؤسساتية ضمان استراتيجي لعدم تكرار ذلك في المستقبل هذا وتتفاعل كل دولة مع مرتكزات العدالة الانتقالية حسب خصوصية كل منها.«
وفي كلمته قال الأستاذ سمير ديلو وزير حقوق الانسان والعدالة الانتقالية «لقد كان نظام الاستبداد والفساد عاملا موحدا للتونسيين قبل الثورة حتى انها جمعت الفرقاء السياسيين لمقاومة الفساد والاستبداد... نتوجه الى كل المظلومين ولكل من غيبتهم السجون والمنافي نساء ورجالا بأنه من حقهم على الدولة ان ترد لهم حقوقهم وان تجبر لهم الضرر الذي حصل لهم.«
وتابع «ان الاجتماع في هذا المجلس ينم على تجاوز مرحلة الاستشارات الصورية التي كانت تحصل وان العدالة الانتقالية ليست تقنية بحتة وانما يجب ان تشارك فيها كل الفعاليات وسيضمن احساسا وطنيا قويا... كما انه من المهم ان يكون الحيز الزمني معقولا يضمن نجاعة اي مسار مستقبلي، كما انه في المجتمع التونسي كفاءات يمكن التعويل عليها وقد أظهرت ذلك الندوة التي حصلت مع قيادات الأحزاب والمنظمات.«

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

هذا وانقسم ممثلو الأحزاب والمنظمات الوطنية والدولية الى أربع ورشات لمناقشة عدة مسائل متعلقة بالعدالة الانتقالية وهي ورشة «كشف الحقيقة وانتهاكات الماضي» وورشة «جبر الضرر ورد الاعتبار» وورشة «المساءلة حول انتهاكات الماضي» وورشة «الاصلاح المؤسساتي.«

وقدم مقررو اللجان في اختتام الندوة تقاريرهم في جلسة عامة لكل المشاركين وقد لاحظ ديلو ان السؤال الذي يدور في أذهان المشاركين هو «ماذا بعد هذه الندوة؟» وهنا قال في كلمته الختامية «أقترح عليكم ان يكون ملتقانا الثاني في نفس هذا المكان خلال يوم مفتوح نفسح فيه المجال لممثلي منظمات المجتمع المدني حتى نقلب الآراء فيها وحول توسيع الحوار والمشاورات وربما للجهات حتى يكون للمجتمع المدني مقترح يقدمه الى المجلس الوطني التأسيسي الى جانب مقترح الحكومة.«

وأكد الوزير على ان مسار العدالة الانتقالية لا يجب ان يرسم في جلسة بين ممثلين للشعب حتى وان كانوا منتخبين وان العدالة الانتقالية مثل كتابة الدستور لا يجب ان يكتبه الغالب ولا أن تحكمه التجاذبات السياسية «لذلك هذا الحوار هو استباق لكي يكون قانون العدالة الانتقالية على قياس المجتمع التونسي وليس على قياس أي طرف بعينه.«

عبد الرؤوف بالي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وكالة تونس إفريقيا للأنبـــاء
AGENCE TUNIS AFRIQUE PRESSE

الندوة حول العدالة الانتقالية: أهمية الإصلاحات المؤسساتية في إنجاح مسار العدالة الانتقالية

السبت, 14 أفريل 2012 14:41 المشاهدات: 208

4 Share

باردو (وات)- أجمع المتدخلون في افتتاح أشغال الندوة الوطنية لإطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية صباح السبت بمقر وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بباردو، على ضرورة المرور بمختلف مراحل مسار العدالة الانتقالية بدءا بالكشف عن الحقيقة ومساءلة المسؤولين عن انتهاكات الماضي ثم محاسبتهم قبل المرور إلى المصالحة الوطنية بين الجناة والمجتمع.

وشددوا على ضرورة ان يكون المسار مرفوقا بعديد الإصلاحات المؤسساتية سيما في قطاعات حيوية مثل القضاء والإعلام والأمن وذلك لضمان عدم تكرار أخطاء الماضي والعودة إلى الانتهاكات مؤكدين على ضرورة احترام القائمين على هذا المسار للقانون الدولي وللمبادئ العامة لحقوق الإنسان، عند سن القوانين.

وفي تدخلها بينت ممثلة المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كيونغ واكونغ، ان التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة التونسية هو إعداد دستور جديد "يجد فيه كل مواطن تونسي صدى لتطلعاته وانتظاراته".

وأشارت من جهة أخرى إلى ان مسار العدالة الانتقالية في كل التجارب الدولية يستوجب حسب رأيها "إحداث لجان للبحث والكشف عن الحقيقة فضلا عن وجود هيكل قضائي نزيه ومستقل حتى يحقق في كل القضايا بصفة عادلة".

وعبرت عن ثقتها في قدرة الشعب التونسي الذي قالت إنه "الهم العالم بفضل ثورته ونضاله ضد الظلم" في إنجاح مسار العدالة الانتقالية وتقديم نموذج يحتذى على مختلف الأصعدة، لافتة إلى دور المجتمع المدني الذي اعتبرته "طاقة كبيرة وهامة في الدفع بهذا المسار وفي النضال من أجل إرساء الديمقراطية في بلاده".

ومن جهته اعتبر المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس محمد بلحسين ان الحوار حول العدالة الانتقالية يجب ان يقدم الإجابات حول الإشكاليات المتعلقة بطرق ضمان عدم الإفلات من العقاب وتطهير مؤسسات الدولة بعيدا عن الانتقام وعدم تكرار انتهاكات الماضي.

ولاحظ ان مسار العدالة الانتقالية يتطلب ابقاء مجال الحوار مفتوحا من اجل تشريك كل الاطراف الاجتماعية من هيئات ومنظمات وجمعيات وكفاءات وطنية لضمان نجاحه.

واشار رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ديفيد طولبار إلى ان اعتماد سياسة الحوار والتشاور للوصول الى تصور عام لقانون العدالة الانتقالية من شأنه ان يعكس مصداقية الإرادة السياسية وإرادة الفاعلين السياسيين في البلاد.

وابرز ضرورة إعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهو أمر يحتاج حسب قوله "إلى بذل الجهد والوقت اللازمين وتوخي الصراحة" . كما بين ان تونس مدعوة اليوم إلى الاستلهام من التجارب الدولية السابقة في هذا المجال مع احترام الخصائص الحضارية والاجتماعية والثقافية التونسية.

واستعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب ادريس اليزمي في تدخله أبرز مميزات تجربة بلاده في مجال العدالة الانتقالية التي قال انه "ما كان لها ان تنجح لولا توفر الإرادة السياسية"، مشيرا إلى ان المصالحة وطي صفحة الماضي هي الهدف الاستراتيجي لهذا المسار بما مكن على حد تعبيره "من تقليص الاحتقان السياسي بين المعارضة والسلطة في بلاده".

وشدد على ضرورة التنصيص على سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية وضمان حرية التعبير وعلى الوصول إلى المعلومة إضافة إلى إقرار مبدأ التناصف ونبذ التمييز بين كل المواطنين ايا كان شكله والارتقاء بالمجلس الدستوري الى محكمة دستورية.

وفي كلمته تطرق وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية سمير ديلو إلى ما اسماه بـ "الانتهاكات الممنهجة التي تعرضت لها شريحة كبيرة من المجتمع التونسي دون اعتبار لكرامة المواطن ولأبسط حقوق الإنسان" مؤكدا التزام الحكومة برد الاعتبار لكل من تعرض للظلم والضيم ومن غيب في السجون وتمكينهم من حقوقهم المادية والمعنوية وتوفير السبل الكفيلة بإنجاح مسار العدالة الانتقالية.

كما أبرز ضرورة ان يكون الحيز الزمني للتشاور حول هذا المسار "معقولا" بما يضمن النجاعة لأي توجه ستتولى السلطة اتخاذه، ملاحظا ان ما تزخر به البلاد من كفاءات وطنية في كل المجالات يبعث على التفاؤل بالنجاح.

وذكر بان مشاورات وزارة حقوق الإنسان طيلة الفترة الماضية مع الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية والأجنبية كشفت توافقا حول المواضيع التي تؤسس للحوار الوطني والإجماع شبه الكلي على ضرورة إحداث هيئة مستقلة للإشراف على هذا المسار وإدخال إصلاحات مؤسساتية وجبر الضرر وضمان عدم الافلات من العقوبة بالنسبة للمسؤولين على الانتهاكات قبل الوصول إلى المصالحة الوطنية.

يشار إلى ان أشغال هذه الندوة ستتواصل عشية اليوم في شكل ورشات للنقاش سيتم خلالها التطرق إلى نماذج دولية في مجال الانتقال الديمقراطي.

المرزوقي: تونس تتوفر على إرادة سياسية لتحقيق العدالة الانتقالية

14ابريل, 2012–

مغارب كم ـ الرباط

قال الرئيس التونسي ، محمد المنصف المرزوقي إن بلاده تتوفر على إرادة سياسية لتحقيق العدالة الانتقالية "بعيدا عن الانتقام والتشفي."

وأضاف المرزوقي، خلال افتتاحه اليوم بتونس ، لندوة دولية حول انطلاق الحوار الوطني من أجل تحقيق العدالة الانتقالية، بمشاركة ممثلي عدد من الدول والمنظمات الدولية من بينها المغرب والأمم المتحدة والمندوبية السامية لحقوق الانسان، أن المحاسبة عملية "لا تستهدف الاشخاص بقدر ما تستهدف المؤسسات وترمي الى رد الاعتبار للمتضررين وإرجاع الحق لاصحابه."

كما أشار في هذا السياق إلى الصعوبات التي تواجهها الحكومة التونسية من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وبناء الديمقراطية في البلاد، حسب وكالة الانباء المغربية .

من جهته قال رئيس المجلس التأسيسي التونسي، مصطفى بن جعفر، إن العدالة الانتقالية القائمة على "ارجاع الحقوق لأصحابها والتصدي للإفلات من العقاب ، هي الوسيلة الكفيلة ببناء نظام جديد وتحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ حقوق الانسان".

ودعا رئيس الحكومة التونسية ،حمادى الجبالى، من جانبه، إلى تضافر جهود مختلف الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني في تونس من أجل إنجاح مسار العدالة الانتقالية والقطع مع مختلف اشكال انتهاكات حقوق الانسان التي شهدتها البلاد في الحقبة الماضية ، مشيرا في السياق ذاته إلى أهمية الانفتاح على التجارب العالمية في هذا المجال.
وخلال الجلسة الافتتاحية استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، إدريس اليزمي ، التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وما حملته من "قيم مضافة" من شأنها أن تثري التجارب الدولية في هذا المجال .

وأبرز اليزمي على الخصوص ، أن نجاح مسار العدالة الانتقالية في المغرب، يعود بالأساس إلى "تلاقي الإرادة الملكية وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية المغربية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدها التاريخ المعاصر للمغرب، وللإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان."
وخلص إلى التعبير عن قناعته بأن تونس بما تملكه من مقومات قادرة على إنجاح مسار العادلة الانتقالية وبناء نظام ديمقراطي حداثي في المنطقة.

يذكر أن هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، تهدف إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن ،في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

افتتاح ندوة دولية بتونس حول العدالة الانتقالية بمشاركة مغربية

انطلقت صباح السبت الماضي، بالعاصمة التونسية، أشغال ندوة دولية تحت عنوان "إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس"، بمشاركة وفود تمثل عددا من الدول من بينها المغرب والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني التونسي وخبراء في مجال حقوق الانسان.

ومثل المغرب في هذا اللقاء الذي افتتحه الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بحضور رئيسي الحكومة والمجلس التأسيسي في تونس، وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضم السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس، وعضو هيئة الإنصاف والمصالحة المنتهية ولايتها، والسيدة حورية إسلامي، العضو بالمجلس.

وتهدف هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن، في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي.

وكان السيد اليزمي ضمن الشخصيات المدعوة، التي تناولت الكلمة في الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، حيث قدما عرضا عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وما ميزها من قيم إضافية من شأنها أن تثري التجارب الدولية في هذا المجال.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

هسبريس
HESPRESS
اول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

"المغرب في تونس من أجل "تحقيق العدالة

افتتحت صباح اليوم السبت، بالعاصمة التونسية، ندوة دولية تحت عنوان "إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس"، بمشاركة وفود تمثل عددا من الدول من بينها المغرب والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني التونسي وخبراء في مجال حقوق الانسان.

ومثل المغرب في هذا اللقاء الذي افتتحه الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بحضور رئيسي الحكومة والمجلس التأسيسي في تونس، وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضم إدريس اليزمي رئيس المجلس، وعضو هيئة الإنصاف والمصالحة المنتهية ولايتها، وحورية إسلامي، العضو بالمجلس.

وتهدف هذه الندوة، التي تنظمها وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى الخروج بتصور عام حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في هذا البلد والمساهمة في إعداد قانون خاص في هذا الشأن، في أفق إنشاء هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي.

وكان السيد اليزمي ضمن الشخصيات المدعوة، التي تناولت الكلمة في الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، حيث قدما عرضا عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وما ميزها من قيم إضافية من شأنها أن تثري التجارب الدولية في هذا المجال.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصويرة/14 أبريل 2012 / ومع/ أكد المتدخلون خلال أشغال لقاء تواصلي، أمس الجمعة بالصويرة، أن تحقيق إشعاع ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع المغربي يتطلب تضافر جهود كافة الفاعلين وشراكات مع جميع القطاعات في سبيل تحقيق المواطنة الحقيقية.

وأوضح المتدخلون خلال هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش- آسفي، أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يمر على الخصوص عبر الشراكة مع قطاع التعليم بغية تكريس هذه الثقافة لدى الجيل الناشئ، مشددين على ضرورة إدماج المنظومة التربوية والتكوينية للممارسة الحقوقية ضمن مناهجها.

كما يضطلع الإعلام، يضيف المتدخلون، بدور حاسم في النهوض بالثقافة الحقوقية داخل المجتمع، إذ يساهم في تجذر الثقافة الحقوقية، ونشر المبادئ والقيم التي تشكل جوهر حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أبرز السيد مصطفى لعريصة رئيس اللجنة الجهوية لجهة مراكش أن هذه اللجنة، وباعتبارها آلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تشتغل في إطار محورين يشملان النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من جهة، وإثراء الفكر والنقاش الحقوقي في إطار ترسيخ مجتمع الحقوق والمؤسسات من جهة ثانية.

وأضاف أن النهوض بهذه الثقافة يتطلب تكوين وإعداد الفاعل البشري ليضطلع بدوره كاملا في ترجمة الاستراتيجيات الكبرى إلى مشاريع على أرض الميدان، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية تشكل قيمة مضافة لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال مساهمتها محليا في نشر الثقافة الحقوقية.

وتطرقت باقي المداخلات إلى الدستور الجديد الذي يشكل إطارا مرجعيا قانونيا يساهم في تكريس التلازم بين ثقافة الحق والواجب لدى المواطن، مشيرة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى من خلال اللجان الجهوية، التي تشكل امتدادا للعمل الحقوقي، إلى التجذر في المجتمع المغربي مع إيلاء الاهتمام لخصوصيات كل جهة .

كما أكدت المداخلات على ضرورة إدماج البعد الحقوقي كثقافة مواكبة لمختلف الأوراش التنموية التي يشهدها المغرب في مختلف جهاته.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضم 13 لجنة جهوية لحقوق الإنسان، تضطلع بدور التتبع لتطور وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي وكذا تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رسالة الأمة

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال خريبكة تنظم لقاء تكوينيا

بفندق البساتين ببني ملال، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، لقاء تواصليا تكوينيا لفائدة 140 جمعية و40 ناديا حقوقيا بالجهة وذلك يومي السبت والأحد 24 و 25 / 2012.

افتتح اللقاء رئيس اللجنة الجهوية علال بصراوي يوم السبت على الساعة العاشرة والنصف صباحا بكلمة رحب فيها بالمشاركين في الدورة التكوينية ثم قدم عرضا موجزا حول اختصاصات اللجان الجهوية والتي تتمثل في رصد الخروقات وكل القضايا الخاصة والعامة المتعلقة بحقوق الإنسان بالجهة والعمل على إنجاز تقارير لإشعار المسؤولين بذلك مع تتبعها طبعا. بعد ذلك تم تقسيم المشاركين إلى ورشات عمل في مجالات متعددة.

أما اليوم الثاني فقد عرف قراءة التقارير من طرف مقرري الورشات بعد ذلك تدخل عدد من ممثلي النسيج الجمعوي بالجهة قصد إثراء وإغناء النقاش واستدراك بعض التوصيات التي تم إغفالها.

وعلى هامش اللقاء التكويني، اجتمع أعضاء التنسيقية المحلية لإقليم خريبكة قصد التعارف وتبادل الرؤى والتصورات وتشخيص الواقع الجمعوي والحقوقي بالإقليم، حيث تم تحديد موعد من أجل توحيد الأفكار ورسم خطة عمل مستقبلية في مجال حقوق الإنسان.

وقد صرح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجريدة خريبكة 24 عقب انتهاء أشغال اليومين الدراسيين بأن جهة بني ملال خنيفرة تتوفر على موارد معدنية وفرشاة مائية مهمة يجب استثمارها لصالح ساكنة الجهة التي طالها النسيان والتهميش عقودا من الزمن، كما ينبغي رفع الظلم والحيف عن سكان الجبل وتنظيم مناظرة وطنية في هذا الصدد . والعمل على إحداث وكالة للتنمية بالجهة على غرار مثيلاتها بالجهات الأخرى وصرح أن اللجنة ستقوم بتنظيم قافلة لرصد وإشعار المسؤولين بظاهرة مقالع الرمال لتي تناسلت بمنطقة فم لعنصر ببني ملال وقافلة أخرى لتحسيس السكان بخطورة النهب الغابوي وتحميل المسؤولية للمسؤولين في هذه الآفة البيئية الخطيرة.

أحمد وثيق

Revue de

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق" محور يوم دراسي بالعيون

شكل موضوع "البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق" محور يوم دراسي بالعيون نظمته المجلس الوطني لحقوق الإنسان.ويندرج هذا اللقاء الذي شارك فيه ثلة من الأساتذة والباحثين في إطار اختصاصات المجلس المتعلقة بالنهوض بالحقوق الثقافية وإسهامه في تفعيل مقتضيات الدستور الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة بما فيها المكون الحساني.وتضمن هذا اللقاء الذي أطره أساتذة أنجزوا بحوثا حول الصحراء تقديم عدة أطروحات جامعية حول مواضيع مرتبطة بالصحراء بالإضافة إلى فتح نقاش حول حصيلة وآفاق البحث العلمي حول الصحراء.كما عرف هذا اللقاء تقديم العديد من العروض تناولت مواضيع من بينها على الخصوص "مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لمجتمعات البدو : سكان الصحراء نموذجا" و"السياسة التعليمية بالمناطق الصحراوية في أفق تطبيق مقترح الحكم الذاتي".وتم أيضا تقديم عدة عروض انصبت حول "السياسة الجهوية ورهان التحديث السياسي بالمغرب : جهة العيون بوجدور نموذجا" بالإضافة إلى "الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب جهة السمارة كلميم" و"السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا : دراسة في الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ 1975".

Revue de Presse du Conseil Na

AL BAYANE

Pour l'application «intégrale des recommandations de l'IER»

Les victimes des années de plomb dans la rue

Les victimes des années de plomb, toutes tendances confondues, sont descendues dans le rue, dimanche à Rabat, à l'occasion d'une marche nationale, organisée à l'appel du Forum marocain pour la Vérité et la Justice (FMVJ) pour réclamer leur intégration sociale immédiate et l'exécution intégrale des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Ils appellent notamment à l'exécution des décisions de l'IER relatives à l'indemnisation individuelle et collective et le suivi de la mise en œuvre de toutes les modalités de réparation dont la réhabilitation médicale et psychique des victimes, les programmes de réparation communautaire, et l'établissement de la vérité concernant les cas non encore élucidés dont en premier les disparus. Ils dénoncent de même leur exclusion de la couverture médicale, leur marginalisation et l'abandon des poursuites à l'encontre des auteurs des violations de Droits humains, tel que le recommande l'IER. Partie de Bab El Had, cette manifestation a emprunté le boulevard Mohammed V, parcours au cours duquel les manifestants brandissaient des pancartes et scandaient des slogans appelant à rétablir la vérité sur les cas des disparus et des autres victimes identifiées, à organiser des procès équitables au profit de tous les détenus (groupe d'Ahermoumou, comité mixte de défense des détenus islamistes, détenus politiques dans l'affaire Belliraj) et à faire la lumière sur les cas de 160 victimes des violations dont les noms étaient inscrits sur une banderole d'une centaine de mètres portée par les manifestants. Ils réclament aussi des garanties sur la non répétition des violations graves des droits de l'homme et la consolidation des réformes constitutionnelles, la mise en œuvre d'une stratégie nationale de lutte contre l'impunité et le suivi de toutes les recommandations de l'IER.

(Ph : Redouane Moussa)

Dans une déclaration à Al Bayane, Mustapha Manouzi, président du FMVJ s'est félicité de la participation de toutes les composantes du collectif des organisations des droits de l'homme à cette manifestation, comme il a appelé le gouvernement à ouvrir le dialogue sur les revendications contenus dans le mémorandum du forum.

Il avait précisé dans une précédente déclaration à Al Bayane que cette manifestation est organisée pour dénoncer le refus de satisfaire les revendications des victimes et dénoncer la décision du Conseil national des droits de l'homme d'arrêter les négociations sur la réparation du droit individuel, sous prétexte qu'il ne dispose pas des moyens nécessaires pour respecter ses engagements.

Dix huit associations du collectif des organisations des droits humains ont pris part à cette manifestation, qui s'est déroulée dans l'ordre et la discipline.

T.M.

Revue de Presse du Cons

الصباح
يومية مغربية شاملة

مسيرة بالرباط للمطالبة بتفعيل توصيات الإنصاف والمصالحة

المانوزي: المسيرة رمزية شاركت فيها تمثيلية عن كل فروع المنتدى

جابت مسيرة وطنية صباح أمس (الأحد) شوارع العاصمة، وطالب المشاركون فيها، من ضحايا سنوات الرصاص وأعضاء الجمعيات الحقوقية التي تبنت ملفهم، بالإسراع بتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والإدماج الاجتماعي للضحايا، وفق ما نصت عليه توصيات الهيأة التي لم تعرف طريقها للتنفيذ، رغم مرور أزيد من خمس سنوات عن صدور تقريرها الختامي ذي الطبيعة الرسمية.

وفي حوالي العاشرة صباحا من أمس (الأحد)، تجمع عشرات المشاركين في المسيرة التي دعا إليها الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، تتقدمهم عائلات الضحايا، التي حملت لافتة امتدت على طول عدة أمتار، خطت عليها أسماء ضحايا «سنوات الرصاص» ممن بقيت ملفات تعويضهم وكشف حقيقة مصير بعضهم عالقة، فيما رفع مسنون صورا لبعض الضحايا، في انتظار التحاق باقي المجموعات، لتنطلق المسيرة، بضع دقائق بعد ذلك، طالب خلالها المحتجون بإنصاف ضحايا العهد القديم، معتبرين أن حق الضحايا في الإدماج الاجتماعي والصحي لم يعد قابلا للتأجيل.

وكانت شوارع الرباط، التي مثلت جزءا من مسار المسيرة، خالية، إذ عمد رجال السلطة، في إطار الإجراءات الأمنية الاحترازية، إلى إخلاء شارع محمد الخامس من السيارات، بما فيها سيارات الإعلام العمومي، الذي غطى، بالإضافة إلى ممثلين عن الإعلام الأجنبي، مسيرة أصر منظموها على اعتبارها ناجحة، فيما لم يتجاوز عدد المشاركين فيها المائتي فرد، «ليس المهم هو الكم في المسيرة، نحن حرصنا على تمثيل مختلف المجموعات والضحايا، الذين ملوا من انتظار إنصافهم من طرف الحكومة»، يقول أحد المنظمين.

وطالب المشاركون في المسيرة بكشف الحقيقة في قضايا الاختفاء القسري، مرددين شعارات تهاجم الحكومة وتدين سياستها، وتطالب بإدماج الضحايا والالتزام بتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، مرددين شعارات من قبيل «الشهيد فالقبور والجلاد في القصور» و«اليوم اليوم قبل غدا.. الحقيقة ولابدا» و«ارتاح ارتاح يا شهيد سنواصل النضال».

المانوزي يتناول الكلمة أمام المحتجين بالرباط (عبد المجيد بزيوات)

وفيما أصدرت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، عشية المسيرة، بيانا أعلنت فيه مساندتها للمنتدى «في مطالبه العادلة وتدعو كافة أعضائها بمختلف أنحاء البلاد إلى المشاركة في هذه المسيرة»؛ شهدت المسيرة مشاركة مجموعة من السلفيين، لم تتجاوز العشرة أفراد، رفعوا لافتة تعلن دعم اللجنة لمطالب المنتدى.

وانتهت المسيرة، التي شارفت محطة القطار الرباط المدينة، بإلقاء مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، كلمة ختامية قال فيها إن المسيرة كانت ناجحة والمشاركة فيها كانت رمزية، «تم تمثيل كل فرع من فروع المنتدى بعشرة مشاركين».

ووقف إلى جانبه كل من محمد النشناش، الرئيس الجديد للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وأمينة بوعياش، رئيستها السابقة، وخديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن عبد الإله بن عبد السلام وعبد الحميد أمين.

ودعا المانوزي في بداية كلمته إلى دقيقة صمت وقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء «كلا واحد يعبر بطريقتو»، إذ انقسم المشاركون بين من قرأ الفاتحة ومن التزم الصمت، فيما شدد المانوزي على أن المطالب التي رفعتها المسيرة موجهة إلى أعلى سلطة في البلاد وليس إلى الحكومة، وقال إن الملك محمد السادس التزم شخصيا بتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، و«لا تهمنا الحكومات المتعاقبة، وما إن كانت هذه التوصيات تندرج ضمن أولوياتها أم لا»، في إشارة إلى تصريحات الرميد التي قال فيها إن ملف بن بركة ليس من أولويات الحكومة، مشددا على أن ملف ضحايا سنوات الرصاص يعتبر من الملفات الإستراتيجية في بالبلاد، «التي لن يكون لأي إصلاح أي معنى بدون استكمالها».

هجر المغلي

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

المنوزي: الملك التزم شخصيا بتنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

ضحايا عهد الحسن الثاني يطلبون الإنصاف من محمد السادس

■ الرباط **يونس مسكين** ■

وجّه ما تبقى من ضحايا «سنوات الرصاص»، ممن بقيت ملفات تعويضهم وكشف حقيقة مصير بعضهم عالقة، رسالة واضحة إلى سلطات المملكة، في المسيرة الوطنية التي نظموها صباح أمس بالعاصمة الرباط. فقبل أن يلقي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، مصطفى المنوزي، كلمته الختامية لهذه المسيرة، كان شيخ مسن من ضحايا العهد السابق المطالبين بإنصافهم، يطالب بمنحه الكلمة ويردد: «بغينا محمد السادس يعطينا حقنا.. راحنا ضايعين». فيما وجّه المنوزي رسالة واضحة مفادها أن مطالب ضحايا سنوات الرصاص «للي شاطو من الشهداء»، موجهة إلى أعلى سلطة في البلاد، وليس إلى الحكومة.

وقال المنوزي إن الملك محمد السادس التزم شخصيا بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، «رغم أننا كان لدينا تحفظ على هذه الهيئة، ثم قررنا أن نصبح حاملين لتوصياتها». وأضاف المنوزي أن الضحايا وأسر مجهولي المصير يتوجهون إلى أعلى سلطة في البلاد، «وليس إلى الحكومات المتعاقبة سواء كانت توصيات الهيئة مندرجة ضمن أولوياتها أم غير واردة فيها»، مضيفا أن هذا الملف يعتبر من الملفات الإستراتيجية «التي لن يكون لأي إصلاح معنى بدون إنهائها». وعن حجم المشاركة في المسيرة، خاطب المنوزي فئة المخبرين وموظفي الأجهزة الأمنية، الذين يواكبون عادة مثل هذه التظاهرات، بالقول «للذين يحصون الأنفاس، أقول إن المشاركة في المسيرة عرفت حضور عشرة ممثلين عن كل فرع من فروع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وحرصنا على أن تكون هذه المشاركة رمزية تشرك الضحايا وأسرهم».

وفيما أصدرت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، عشية موعد المسيرة، بيانا أعلنت فيه مساندتها للمنتدى «في مطالبه العادلة وتدعو كافة أعضائها بمختلف أنحاء البلاد إلى المشاركة في هذه المسيرة»، شهدت المسيرة مشاركة مجموعة من السلفيين، والذين رفعوا لافتة تعلن دعم اللجنة لمطالب المنتدى. فيما عرفت المسيرة، التي انطلقت على الساعة العاشرة صباحا من ساحة باب الأحد، وانتهت قرب محطة القطار الرباط المدينة، رفع شعارات من قبيل «الجلاد فالقصور.. والشهيد فالقبور»، و«اليوم اليوم قبل غدا.. الحقيقة ولا بد». كما استأثرت المسيرة بمواكبة إعلامية واسعة، حيث حضر الإعلام التلفزيوني العمومي وعدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام الدولية. فيما شكل مسنون ومسنات، ممن كانوا ضحايا تجاوزات «سنوات الرصاص»، وعائلات بعض المختفين ومجهولي المصير، القسم الأكبر من المسيرة، وشاركوا فيها حاملين صور الضحايا والمختفين. فيما رافقت لافتة طويلة من عدة أمتار أطوار المسيرة من بدايتها إلى نهايتها، وقد كتبت عليها أسماء جميع ضحايا العهد السابق.

Revue de Presse ... ts de l'Homme

الخبر
EL KHABAR

حقوقيون ينتفضون في مسيرة «الإنصاف»

الرباط - دلتا العطاونة

احتشد قرابة 400 شخص من الحقوقيين والفاعلين الجمعويين وأسر ضحايا الاختفاء القسري بشارع محمد الخامس، صباح أمس الأحد بالرباط، حيث عرفت المسيرة حضورا مكثفا للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف المنظم للمسيرة، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان.

وطالب المحتجون، خلال المسيرة التي انطلقت من تقاطع شارع الحسن الثاني وشارع محمد الخامس بالرباط، بوضع آلية لدراسة الملفات الموضوعة لدى هيأة الإنصاف والمصالحة، وإدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع.

وفي هذا الإطار قالت أمينة بوعياش، عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، لـ«الخبر»، إن هذه الوقفة تأتي من أجل التعجيل بتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باعتبارها التزاما. وأضافت بوعياش أنهم كمنظمة حقوقية يتقاسمون مع شركائهم عددا من القضايا، خاصة في ما يخص تنفيذ توصيات الهيأة المذكورة.

من جهته، قال مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لـ«الخبر»، إن هذه المسيرة تأتي احتجاجا على تماطل الحكومة في ما يخص ملف التوصيات، خاصة في الشق المتعلق بالإدماج الاجتماعي، وأضاف المانوزي أن هذه المسيرة تأتي أيضا من أجل المطالبة بإصلاح القضاء والحكامة الأمنية وإكمال ورش الإصلاح القضائي والمؤسساتي، مسجلا عدم تجاوب الحكومة في ما يخص إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع.

وفي السياق نفسه، قال عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الانسان، لـ«الخبر»، إن الوقفة المنظمة من طرف المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والتي تضم كافة التنظيمات الحقوقية التي تتابع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تأتي من أجل تبليغ رسالة أساسية وهي أن ملف الانتهاكات الجسيمة لا زال مفتوحا في شقه الذي خرجنا من أجله اليوم، وهو ملف إدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجتمع، كما أنه لا زال مفتوحا في جوانب أخرى والمتعلقة أساسا بالحقيقة، بحيث لم يتم الكشف عن مجموعة من الحقائق التي تخص الاختفاء القسري، وملف الشهيد بنبركة الذي ما زال يراوح مكانه، كما أن هناك ملفا آخر يهم إفلات الجلادين من العقاب ومتابعة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأكد عبد الحميد أمين أن الهيآت والمنظمات الحقوقية تشارك في هذه الوقفة حتى لا تتكرر الانتهاكات الجسيمة في المستقبل من خلال مناهضة الاستبداد والفساد في بلادنا.

إلى ذلك طالب المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في بيان له، وبعد تداوله في مختلف القضايا ذات الصلة بتدبير ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ضوء مستجدات الوضع الوطني الحكومة، بمباشرة استكمال الإجراءات الدستورية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري «بتلقي وبحث بلاغات الأفراد..أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها..» وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة؛ ضمانا لحق الإنصاف أمام اللجنة الأممية ومن أجل منع هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

Revue de Presse du Conseil N

الأحداث المغربية

مسيرة حقوقية تطالب باستكمال تنفيذ توصيات «الإنصاف والمصالحة»

كان مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف الداعي إلى مسيرة يوم أمس الأحد بالرباط، يقف جنبا إلى جنب مع باقي ممثلي الجمعيات الحقوقية المغربية التي ساندت مطلبا موحدا للحقوقيين المغاربة ممتثلا في الإسراع بإدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

اختيار تنظيم مسيرة من باب الحد، مرورا بالبرلمان وانتهاء عند محطة القطار المدينة بالأمس كان متعمدا، لتزامنه مع الذكرى السادسة لصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة. لكن تصريحات بعض وزراء الحكومة الحالية لم تكن لتغيب عن أجواء المسيرة، حيث نبه الكثير من المشاركين إلى خطورة هاته التصريحات: «نوجه رسالة مفادها أن يتحول هذا الملف إلى ملف وطني ومجتمعي ونحن لا نكترث بمواقف الحكومات السابقة أو الحالية أن تعتبر الملف أولوية أو لا، فهذا لن يثنينا عن المضي حتى تحقيق جميع المطالب وعلى رأسها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، يقول المانوزي في إشارة منتقدة لمواقف حكومة عبد الإله بن كيران التي يرى أنها من خلال التصريحات تعطي مؤشرات سلبية فيما يخص تنزيل الدستور في شقه الخاص بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

رسائل أخرى همت السياق العام التي تنظم فيه المسيرة، فبالإضافة إلى التأكيد على الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لصالح الضحايا، عرفت المسيرة رفع أكثر من شعار من قبيل: «لا ثقة في الحكومة والبرلمان»، «هذا عار هذا عار الحقوق في خطر». هذه الشعارات تطابقت مع ملاحظة المانوزي حول: «المد الخطير الذي يهدد حقوقنا ومكتسباتنا».

تهديد الحقوق والمكتسبات التي نبه إليها رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف حاول من خلالها شحذ همم باقي الجمعيات الحقوقية من أجل العمل على التفكير في تطوير أشكال نضالية لتحقيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. دعوة من هذا القبيل وجدت لها آذانا صاغية تمثلت في مشاركة ممثلين عن جميعات حقوقية أخرى لم تختلف حول ضرورة تنزيل التوصيات التي صارت مدسترة: «آن الأوان حتى يطوى ملف الاختفاء القسري حتى لو بقيت حالة واحدة هناك حالات عند المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدمت خارج الأجل لكنها يجب أن تسوى» يقول محمد النشناش، الرئيس الجديد للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان. اللافتات والصور تضمنت أسماء ووجوه من لم يتم بعد تسوية ملفاتهم وعلى رأسهم المهدي بن بركة، حيث شدد المتظاهرون على: «كون الحكومات السابقة أو الحالية تماطل في الكشف عن الحقيقة الخاصة بالمهدي بن بركة» يقول عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قبل أن يضيف أنه: «طالبنا بعدم الإفلات من العقاب، وأن يتم محاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

مصطفى بوركبة

Revue de Presse du Conseil Natio

بيان اليوم

ضحايا سنوات الرصاص في مسيرة من أجل التعجيل بتسوية أوضاعهم

فتن العفاني

«التعجيل بتنفيذ المقررات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة القاضية بالإدماج الاجتماعي، والاعتذار الرسمي والعلني للدولة، والكشف عن الحقيقة الكاملة فيما يخص ضحايا الاختفاء القسري، والتعجيل بالتنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة..» كانت تلك بعض من الشعارات التي رفعها مختلف مجموعات ضحايا سنوات الرصاص وحقوقيون، فضلاً عن مجموعة من الإسلاميين وأعضاء من حركة 20 فبراير خلال المسيرة الوطنية التي نظمها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أمس الأحد بالرباط بدعم من الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان الذي يضم 18 هيئة حقوقية.

فاغلب ضحايا سنوات الرصاص الذين خرجوا صباح أمس الأحد في مسيرة الرباط هم شيوخ، بلغ بهم العمر عتيا ولازالوا يحملون الأمل في أن تعيد لهم الدولة الاعتبار عبر تسوية وضعيتهم الاجتماعية والإدارية، فعدد منهم بلغ سن التقاعد، ليجد نفسه في وضعية هشة إن لم تكن وضعية الفقر، كحالة عدد من أعضاء مجموعة أنتفاضة 73، منهم زايد أحرفو من إملشيل وسعد عبد القادر، والبوعبيدي الطيب الذين لم تسو وضعيتهم، وحالة «القمر بن سالم» أحد ضحايا سنوات الرصاص الذي كان يشغل منصب مدير بالبنك الشعبي بخريبكة، وهو من ذات مجموعة 73 وتم اعتقاله ليقضي سنوات في السجن وتم العفو عنه، وحينما تم إرجاعه للعمل تم ذلك بعد مرور 14 سنة كموظف جديد، وهو حاليا يتقاضى معاشا لا يتجاوز 1300 درهم في الشهر.

تتمة ص 2

جانب من مسيرة أمس الأحد

تصوير: رضوان موسى

بيان اليوم

ضحايا سنوات الرصاص في مسيرة من أجل التعجيل بتسوية أوضاعهم

تابع ص 1

وأكد مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في تصريح لجريدة بيان اليوم «على التجاوب الكثيف لضحايا سنوات الرصاص مع دعوة المنتدى لتنظيم هذه المسيرة الرمزية التي تهدف من جانب إلى إثارة انتباه الحكومة التي لم يتجاوب رئيسها عبد الإله بن كيران مع دعوة الهيئات الحقوقية لعقد لقاء للحوار حول الملف الحقوقي ومختلف القضايا التي لازالت عالقة، وباستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإقرار ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بإعمال مقاربة الحكامة الأمنية ووضع الاستراتيجية الوطنية لوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب».

كما تهدف هذه المسيرة، يقول المانوزي،إلى المطالبة بتسريع تنفيذ المقررات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بالإدماج الاجتماعي لضحايا سنوات الرصاص، مبرزا أن الضحايا بمختلف فئاتهم تجاوبوا مع دعوة المنتدى، وجاءوا متحملين عناء السفر من مختلف مدن المغرب، العيون، وجدة، تنغير، أسفي، الدار البيضاء، سوق الأربعاء الغرب، بني ملال، ومناطق إملشيل وخنيفرة... للتعبير عن امتعاضهم واحتجاجهم على التماطل والتسويف الذي يعرفه تدبير ملف الانتهاكات الجسيمة خاصة في الشق المتعلق بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية.

وأوضح رئيس المنتدى للصحيفة، أن أكثر من 21 ألف من الضحايا الذين أعدوا ملفاتهم ووجهوها لهيئة الإنصاف والمصالحة، عدد منهم رفضت تسوية أوضاعهم الاجتماعية والإدارية بمبررات منها ما يتعلق بأن هيئة التعويض توصلت بتلك الملفات خارج الآجال المحددة، وغيرها من المبررات.

وأضاف «إن أغلب الضحايا الذين تم إدماجهم الاجتماعي كان عن طريق حلول ترقيعية كمنحهم أكشاك في مناطق هامشية، أو رخص امتيازية - كريمات-، في حين أن مطالب الضحايا كانت تتحدد في المطالبة بالإدماج الاجتماعي الحقيقي وتسوية أوضاعهم الإدارية خاصة فيما يخص مسألة التقاعد».

وبخصوص مشاركة الإسلاميين وأعضاء من حركة 20 فبراير في هذه المسيرة، وما إن كانوا قد التحقوا كأعضاء بالمنتدى، أفاد المانوزي «إن المنتدى يترك المجال مفتوحا لمن يريد المشاركة في أنشطته خاصة هذه التي تتعلق بالمسيرة الوطنية، مبرزا أن مشاركة الإسلاميين يأتي على اعتبار أن ملف هذه المجموعة يندرج ضمن ما يجري من انتهاكات والتي ترتبط بالأخص بضرورة إقرار تدابير عدم تكرار انتهاكات الماضي»، في حين ابرز أن مشاركة حركة 20 فبراير في المسيرة كان شرط أن يتم ذلك باعتبار صفتهم الحقوقية.

ومن جانبه قال ادريس امحند عضو فرع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بالرباط لبيان اليوم «إن مسيرة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تأتي في سياق سياسي يتميز بموجة الحراك الاجتماعي وإقرار دستور جديد، وبعدم تنفيذ مجموعة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة في الجانب المتعلق بالإدماج الاجتماعي».

وأبرز أن عددا من ضحايا سنوات الرصاص وضعوا أمام هيئة التعويض ملفاتهم في الوقت المحدد وصدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تقضي بإدماجهم لكن البعض منهم لم تتم تسوية أوضاعهم الاجتماعية والإدارية، مضيفا أن الذين تم إرجاعهم إلى العمل باتت الآفاق الآن مسدودة أمامهم لكونهم تم إرجاعهم إلى العمل في سن 58 سنة، ومنهم من قضى شهرين فقط في العمل، الأمر الذي ضيع على أغلبهم عددا من السنوات للاستفادة من تقاعد معقول.

وأشار إلى أن الضحايا الذين لم تقبل ملفاتهم لدى هيئة التعويض أو هيئة الإنصاف والمصالحة، بمبرر أنها وصلت «خارج الأجل»، مرده إلى أن العديد من الضحايا تملكهم الخوف أو لم يعرفوا بخبر الأجل وتأخروا في وضع ملفاتهم، وهذا الأمر على الدولة أن تعيد النظر فيه لتسوية أوضاع الضحايا الذين توفي العديد منهم، ومن زال منهم على قيد الحياة فهو ينتظر لعل الحل يأتي يوما ما» .

وأفاد أن السلطات المعنية لم تتحمل مسؤوليتها إذ لازالت هناك ملفات عديدة عالقة، من مثل مجموعة هرمومو ومجموعة 73 ، وملفات لازالت تنتظر الكشف عن الحقيقة كاملة بشأنها، وحالات عائلات تمت مصادرة أملاكها، وملفات ضحايا توفوا داخل معتقلات غير رسمية وطرحت وفاتهم على عائلاتهم مشكل الإرث.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

21 ألف ملف لضحايا سنوات الرصاص ينتظر التسوية

مسيرة بالرباط لمطالبة الحكومة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة

■ أمال المنصوري

حج العشرات من ضحايا الاعتقال التعسفي و الاختفاء القسري، إلى شارع محمد الخامس، لمطالبة الحكومة بمباشرة استكمال الإجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري "بتلقي وبحث بلاغات الأفراد..أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها.." وفق المادة 31من م الاتفاقية المذكورة .

■ تتمة 3

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تتمة ص 1

21 ألف ملف لضحايا سنوات الرصاص ينتظر التسوية

مسيرة بالرباط لمطالبة الحكومة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة

■ أمال المنصوري

ضمانا لحق الانتصاف أمام اللجنة الأممية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

و صرح مصطفى المانوزي رئيس منتدى الإنصاف و المصالحة لجريدة "المنعطف"، انه نظرا لمراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه، وبعد سلسلة من الحوارات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ودفاعا عن حق الضحايا في الإدماج الاجتماعي تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة، قررنا تنظيم مسيرة وطنية، لمطالبة الحكومة و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان القيام بدراسة كافة الملفات المعروضة على أنظاره و إصدار مقررات بشأنها تتضمن التعويض عن الضرر و الإدماج الاجتماعي و التسوية الإدارية و المالية و التغطية الصحية.

و أضاف المانوزي، أنه على المجلس الوطني لحقوق الإنسان معالجة 21 الف ملف، داعيا، إلى جانب مكونات الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، إلى القيام بهذه المسيرة الوطنية بالرباط، بعدما اتخذت عائلات الضحايا المبادرة الفردية للمطالبة بالتعجيل بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسان في العقود الماضية.

وصنف المانوزي نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في أربع فئات، هي الضحايا المستفيدون من توصية خاصة بإدماجهم اجتماعيا، والضحايا الذين صدرت في حقهم مقررات تحكيمية إيجابية، والضحايا الذين وضعوا ملفاتهم لدى هيئة الإنصاف والمصالحة خارج الأجل، وفئة المعنيين بالتسوية الإدارية.

ما يهمنا حسب ما جاء في تصريحات المتظاهرين، كضحايا سنوات الرصاص، هو استكمال تنفيذ وتفعيل ثم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا لا يتأتى إلا بإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض.

و في السياق ذاته، طالبت اللجنة الوطنية للإفراج عن باقي المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، على وضع حد للاعتقال السياسي و محو كل شروطه و مقدماته، و تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة حماية للأجيال المقبلة، و إطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين في ملف بليرج.

كما أعلن ضحايا الاعتقال التعسفي و الاختفاء القسري، خلال سنوات الرصاص الممتدة من 1956 إلى 1999 التي اشتغلت في حدودها هيئة الإنصاف و المصالحة التي توجت أعمالها بالتقرير الختامي الذي تضمن توصيات في مجال الإدماج الاجتماعي و التسوية الإدارية و المالية لصالح الضحايا، غير أن العديد من الضحايا لم يتم تفعيل هذه التوصيات لصالحهم، و أن العديد من الضحايا لم يتوصلوا بعد بالتعويض عن الضرر و لا بتوصيات في هذا الشأن بحجة أن ملفاتهم تعتبر خارج الآجال، الدخول في اعتصام مفتوح ابتداء من 17 أبريل الجاري أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

Revue de Presse du Conseil National

الشروق

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

مسيرة للمطالبة بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

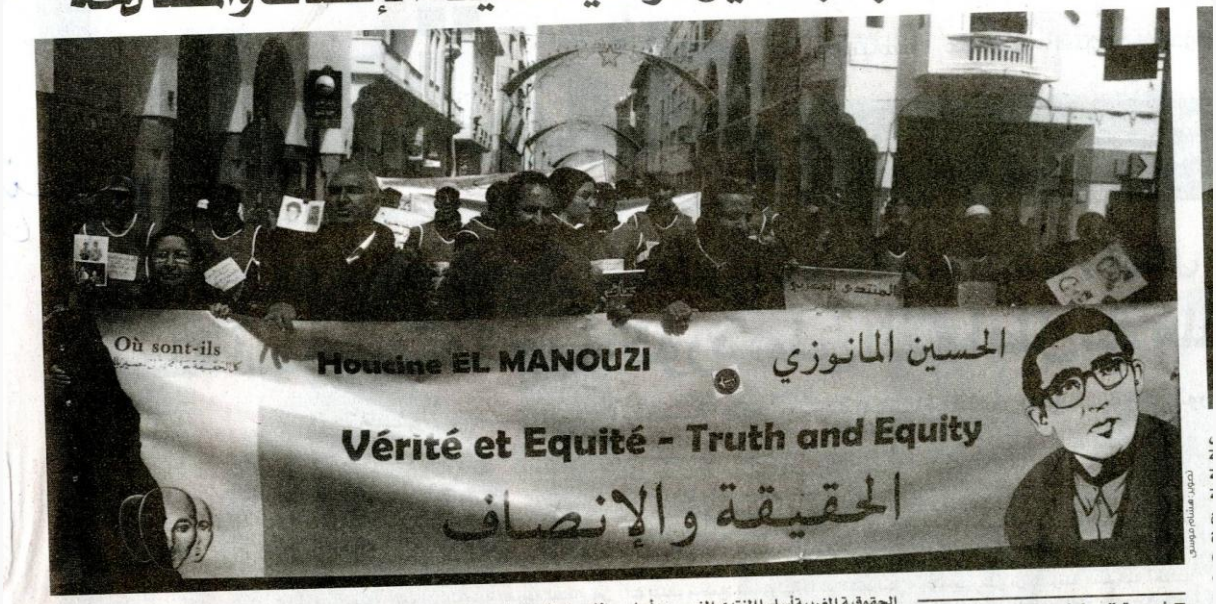

■ نعيمة المباركي

نظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أمس الأحد بالرباط مسيرة وطنية من أجل استكمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وخاصة الشق المتعلق بجبر الضرر الفردي والجماعي. وعرفت المسيرة التي اختارت شعارا لها «مغاكينش» مشاركة بعض المنظمات الحقوقية المغربية أساسا المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وعدد من النشطاء الحقوقيين.

وكان المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، دعا في وقت سابق إلى تنظيم مسيرة وطنية وذلك «نظرا لمراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه، وبعد سلسلة من الحوارات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ودفاعا عن حق الضحايا في الإدماج الاجتماعي تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة».

ودعا المنتدى، في بيان له، إلى استكمال تنفيذ وتفعيل ثم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة «وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا لا يتأتى إلا بإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض». وأوضح المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في ندوة صحفية عقدت الخميس الماضي بالرباط، لشرح دواعي تنظيم المسيرة الوطنية، أنه فوجئ بعدم إدراج الحكومة الجديدة للالتزام الوطني إزاء موضوع ضحايا حقوق الإنسان في برنامجها « علما أننا حاولنا إثارة انتباه رئيس الحكومة للموضوع عن طريق طلب اللقاء الذي قدمنا له في إبانه».●

Revue de Presse du Con

المساء
ALMASSAE

ضحايا سنوات الرصاص يتظاهرون بالرباط ويطالبون بمحاكمة المتورطين

الرباط
المهدي السجاري

نظم منتدى الحقيقة والإنصاف صباح أمس الأحد بالرباط مسيرة وطنية للمطالبة بضرورة التعجيل بتسوية حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الإدماج الاجتماعي تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وعرفت المسيرة، التي انطلقت من باب الأحد في اتجاه شارع محمد الخامس مشاركة العشرات من عائلات الضحايا والهيئات الحقوقية وعدد من الفاعلين، من بينهم مصطفى المانوزي، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، وخديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومحمد نشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعدد من الهيئات والفعاليات الحقوقية والجمعوية.

ورفع المشاركون في المسيرة شعارات تطالب بالإدماج الاجتماعي الفوري لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومحاكمة المتورطين في ملفات الانتهاكات. كما رفع المتظاهرون شعارات من قبيل «التوصيات ها هي والإدماج فين هو»، مطالبين بضرورة الإسراع برفع الحيف عن الضحايا والطي

مصطفى المانوزي

النهائي لهذه الملفات.

وأكد مصطفى المانوزي، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، في تصريح لـ«المساء»، أن «هناك إرادة للتعامل مع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن فيما يخص الشق المتعلق بالإدماج الاجتماعي هناك تماطل وتسويف، خاصة أن الأمر يتعلق بوضعية إنسانية خطيرة لأن الضحايا يعانون من التشريد والبؤس ومشكل التغطية الصحية وعدد من الجوانب الأخرى».

وأكد بلاغ إخباري صادر عن المنتدى أن المسيرة تأتي في سياق «مراوحة ملف الإدماج الاجتماعي مكانه، وبعد سلسلة من الحوارات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ودفاعا عن حق الضحايا في الإدماج الاجتماعي تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة». وأكد البلاغ ذاته أن «ما يهمنا بالأساس كضحايا سنوات الرصاص هو استكمال تنفيذ وتفعيل ثم أجرأة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهذا لا يتأتى إلا بإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض»، مؤكدا في نفس السياق أنه «لا معنى لأي تكتل أو تحالف يلغي من جدول أعماله هدف التغيير والإصلاح والقضاء على الفساد ومظاهر الاستبداد».

Revue de Pre

Libération

Marche pour la réparation individuelle et collective

Ph: Zoulikha

Ils étaient des dizaines à manifester dimanche matin à Rabat dans le cadre d'une marche organisée par la coalition des droits humains pour réclamer le parachèvement des recommandations de l'Instance équité et réconciliation concernant la réparation individuelle et collective. Par ailleurs, les manifestants ont dénoncé énergiquement à travers plusieurs slogans, les déclarations du ministre de la Justice et des Libertés Mustapha Ramid, pour qui l'affaire Ben Barka n'est pas prioritaire.

نشطاء يهاجمون الحصيلة الحقوقية للحكومة ويرفضون تصريحات الرميد

الإثنين, 16 نيسان/أبريل 2012

قالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، العضو في "الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان"، إن الجمعية "تسجل بإيجابية مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري "
بيد أنها عادت لتؤكد أن "حصيلة الحكومة خلال 100 يوم الأولى من تنصيبها تعد سلبية في مجال الحريات والحقوق."
من جهته، قال مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في ندوة صحفية، عقدت أول أمس الخميس، بالرباط، إن أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان معالجة 21 ألف ملف، داعيا، إلى جانب مكونات الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، إلى مسيرة وطنية الأحد المقبل بالرباط للمطالبة بالتعجيل بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسان في العقود الماضية.
ونبه المانوزي إلى أن هذه "الدعوة جاءت لتأطير عدد من الضحايا وعائلاتهم الذين كانوا بصدد إطلاق مبادرات نضالية فردية في مناطقهم، نتيجة مراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه، رغم مسلسل الحوار مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دفاعا عن حقوقهم، وتنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة."
وعبر النقيب عبد الرحيم الجامعي، إلى جانب أعضاء الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، عن رفض تصريحات المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، حين صرح بعدم أولوية ملف الاختفاء القسري، وقضية المهدي بنبركة عند الحكومة وعدم عزمها إلغاء عقوبة الإعدام.
واعتبر الجامعي أن "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مستمرة في عهد الحكومة الحالية"، التي قال إنها "مصرة على التعامل بانتقائية لمعالجة ملف ضحايا سنوات الرصاص، كما تعامل معه سابقا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان."
وصنف المانوزي نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في أربع فئات، هي الضحايا المستفيدون من توصية خاصة بإدماجهم اجتماعيا، والضحايا الذين صدرت في حقهم مقررات تحكيمية إيجابية، والضحايا الذين وضعوا ملفاتهم لدى هيئة الإنصاف والمصالحة خارج الأجل، وفئة المعنيين بالتسوية الإدارية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

هسبريس
HESPRESS
أول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

مسيرة لضحايا سنوات الرصاص تُطالب بتسوية ملفاتهم العالقة

حج العشرات من ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، إلى شارع محمد الخامس، الأحد 15 أبريل الجاري، لمطالبة الحكومة بمباشرة استكمال الإجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري "بتلقي وبحث بلاغات الأفراد..أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها.." وفق المادة 31من م الاتفاقية المذكورة ؛ ضمانا لحق الانتصاف أمام اللجنة الأممية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

وفي هذا الإتجاه قال مصطفى المانوزي رئيس منتدى الإنصاف والمصالحة إنه نظرا لمراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه، وبعد سلسلة من الحوارات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ودفاعا عن حق الضحايا في الإدماج الاجتماعي وتنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة، قررنا تنظيم مسيرة وطنية، لمطالبة الحكومة و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان القيام بدراسة كافة الملفات المعروضة على أنظاره و إصدار مقررات بشأنها تتضمن التعويض عن الضرر والإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والتغطية الصحية.

وأضاف رئيس منتدى الإنصاف والمصالحة ، أنه على المجلس الوطني لحقوق الإنسان معالجة 21 ألف ملف، مؤكدا أن القيام بهذه المسيرة الوطنية بالرباط، يأتي بعدما اتخذت عائلات الضحايا المبادرة الفردية للمطالبة بالتعجيل بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسان في العقود الماضية.

وصنف المانوزي نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في أربع فئات، هي الضحايا المستفيدون من توصية خاصة بإدماجهم اجتماعيا، والضحايا الذين صدرت في حقهم مقررات تحكيمية إيجابية، والضحايا الذين وضعوا ملفاتهم لدى هيئة الإنصاف والمصالحة خارج الأجل، وفئة المعنيين بالتسوية الإدارية.

هذا وطالب ضحايا سنوات الرصاص، باستكمال تنفيذ وتفعيل ثم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا لا يتأتى حسبهم إلا بإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المانوزي. نخاف من توظيف بنكيران لملفاتنا

سكوب. جلال المخفي

قال مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في تصريح لسكوب، بعد انتهاء مسيرة للمنتدى زوال اليوم الأحد 15 أبريل في الرباط، "إنه يخاف من التوظيف السياسي، واستعمال هذه الملفات لخدمة أجندة سياسية معينة".

وقال المانوزي لسكوب في تفسيره لما يعنيه بالأجندة السياسية، إنه يقصد التوظيف الانتخابي لملف ضحايا سنوات الرصاص والمعتقلين السياسيين من طرف حكومة عبد الإله بنكيران بدل حل الملف بشكل نهائي ومنصف.

المانوزي الذي كان يخاطب أعضاء المنتدى وعائلات الضحايا الذين قدموا من مختلف أنحاء المغرب للمشاركة في مسيرة المنتدى بشارع محمد الخامس في الرباط، حمل المسؤولية في ملفات ضحايا سنوات الرصاص والمعتقلين السياسيين لأعلى سلطة في البلاد.

واعتبر المانوزي أن هذا الملف لا يرتبط بحكومة بعينها وبحساباتها السياسية بقدر ما يرتبط بطريقة تعامل النظام معه، داعيا إلى إنصاف وتعويض الضحايا وعائلاتهم، مطالبا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح هذه الملفات ودراستها، منددا في الوقت نفسه بالحجة التي قدمها المجلس لتجنب دراسة هذه الملفات، والمتمثلة في كونها وضعت خارج الآجال المرسومة لها.

المنتدى اعتبر أن حل هذا الملف ليس مرتبطا بآجال ومواعيد، بل هو أمر أكبر من ذلك يتعلق بتصالح مع الذاكرة وجزء كبير من مواطنين عانوا من القمع والتنكيل.

وحسب المانوزي فإن هناك ما يزيد على 21 ألف ملف موضوع لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتوزع بين معتقلي وضحايا سنوات الرصاص، لكن أغلبها يرتبط بما بعد فترة تأسيس هيأة الإنصاف والمصالحة والدخول في مسلسل التعويض وجبر الضرر.

المانوزي اعتبر في تصريحات سابقة أن المسيرةجاءت كـ"دعوة لتأطير عدد من الضحايا وعائلاتهم الذين كانوا يصدد إطلاق مبادرات نضالية فردية في مناطقهم، نتيجة مراوحة ملف الإدماج الاجتماعي لمكانه، رغم مسلسل الحوار مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دفاعا عن حقوقهم، وتنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة".

ويصنف المانوزي نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في أربع فئات، هي الضحايا المستفيدون من توصية خاصة بإدماجهم اجتماعيا، والضحايا الذين صدرت في حقهم مقررات تحكيمية إيجابية، والضحايا الذين وضعوا ملفاتهم لدى هيئة الإنصاف والمصالحة خارج الأجل، وفئة المعنيين بالتسوية الإدارية.

وقد شاركت في هذه المسيرة التي نظمها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، التي تعتزم تنظيم وقفتين احتجاجيتين يوم الخميس 19 أبريل 2012 بالموازاة مع تقديم المجموعة الثانية للمحاكمة على خلفية أحداث 16 و17 ماي بسجن سلا. الأولى أمام محكمة الاستئناف بسلا على الساعة العاشرة صباحا و الثانية أمام مندوبية إدارة السجون وإعادة الإدماج على الساعة الواحدة بعد الزوال.

إضافة إلى عقد ندوة صحفية يوم الثلاثاء 24 أبريل 2012 للتعريف بمعاناة المعتقلين الإسلاميين داخل السجون المغربية والسياق الذي جاء فيه الإضراب عن الطعام الذي يخوضونه المعتقلون الإسلاميون منذ 09 أبريل 2012 بسجن تولال2.

معتقل في ملف أركانة يدخل في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجا على تعرضه لإعتداءات متكررة

المبادرة بريس ــ متابعة

تعرض المعتقل عبد الفتاح دهاج ورفيقيه في الزنزانة عبد الصمد بطار ومحمد رضى المعتقلين على خلفية تفجيرات اركانة من اعتداء من طرف موظف بسجن سلا 2 ، إذ قام بالاعتداء عليه بالضرب ،حسب عائلة عبد االفتاح دهاج وكذا جره في الارض ، مع العلم أن هدا الأخير يعاني من إعاقة على مستوى قدميه ، مما أثر على حالته الصحية.

واستنكر بيان عائلات ما يسمى سجناء أركانة تلقى موقع "المبادرة بريس" نسخة منه العودة لهذه الاساليب ، بعد الانفراج الذي عرفته معاملة المعتقلين في هذا الملف ، خاصة بعد الزيارة التي سبق ان قام لهم بها نائب السيد وكيل الملك والذي استمع لهم في محاضر رسمية،وكذا زيارة السيد محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين تلقوا من خلال هاتين الزيارتين وعودا بتحسين اوضاعهم.

واعتبر بيان العائلات أن ما يقوم به المسمى "ادريس مولات" يعد انتكاسة لما تم الانفاق عليه ، خاصة انه ما فتئ يردد على اسماعهم " انتم سجناء و انا موظف أفعل بكم ما اشاء."

وقال بيان العائلات أن الاعتداء الذي تعرض له عبد االفتاح دهاج من طرف "ادرسي مولات" رفقة عناصر من التدخل ذوي البذلة الخضراء ، الى اصابته بحالة الصرع التي سبق ان انتابته بقاعة المحكمة ، وما زال يعاني من مخلفات هذا الاعتداء حسب ما عايناه من خلال الزيارة التي قمنا بها لعبد االفتاح دهاج.

وكشف البيان عن دخول عبد االفتاح دهاج في اضراب عن الطعام احتجاجا على ممارسات رئيس الحي منذ الاسبوع الفارط ، وقد تقدم الى ادارة السجن بشكاية موجهة الى الجهات المسؤولة– لإخطارها بالاضراب عن الطعام الذي يخوضه ، وكذا بالممارسات اللاقانونية التي بدأت تنهجها تجاهه ادارة السجن من اعتداء بدني وتقليص من المدة القانونية للفسحة في تمييز سافر بين السجناء –غير ان ادارة السجن رفضت تسلم الشكاية خلافا لما ينص عليه القانون.

وحملت العائلات المسؤولين على قطاع السجون ما آلت اليه الحالة الصحية لعبد الفتاح دهاج ، و طالبت المسؤولين التدخل للحد من الممارسات اللاقانونية التي يتعرض لها المعتقل عبد االفتاح دهاج و تمتيعه بالحقوق التي يكفلها له الدستور و القوانين المنظمة لإدارة السجون.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رسالة مفتوحة من احد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان

ستنظم الأحد المقبل 15 أبريل 2012 بالرباط مسيرة وطنية للمطالبة بتطبيق توصيات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف احتجاجا على استمرار الحكومة في تجاهل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة والتي سبق للدولة أن صادقت عليه وكلفت المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحكومة والقطاعات المعنية بها بالعمل على تفعيل مضامينه وأساسا ما يرتبط بإدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع ...
وفي هذا السياق توصلت من أحد الضحايا من أبناء مدينتنا بهذه الرسالة الموجهة للمسؤولين:

رسالة مفتوحة من محمد موسكان أحد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال أحداث يناير 1984 بالقصر الكبير
للمطالبة بالعيش الكريم والكرامة
الموضوع : مناشدة الجهات المسؤولة لمساندتي على الخروج أنا وأسرتي من حالة الفقر المزري المدقع الذي نعانيه..
سلام تام بوجود مولانا الإمام المنصور بالله.
وبعد
:
نظرا للظروف القاسية التي أعيشها، والمتمثلة في مرضي المزمن وعدم القدرة على مزاولة أي عمل لإعالة أسرتي المتكونة من أبنائي الخمسة ،وأمهم، بالإضافة إلى والدتي المسنة والمريضة ...كل ذلك نتيجة تبعات اعتقالي إثر الأحداث الجسيمة لشهر يناير سنة 1984 بالقصر الكبير، حيث قضت محكمة الاستئناف بطنجة بحبسي لمدة سنتين نافذتين وغرامة مالية ب 1200 درهما في القضية 13 – 84- 122 بتاريخ 7 يونيو 1984.
لقد كان لكل هذه المعطيات أثر سلبي على نفسيتي كفرد، وأسرتي كنواة تنتظر مني إعالتها. وبعد إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة بقرار ملكي سامي تقدمت بملفي قصد رد الاعتبار فقضت هذه الهيئة بالاختصاص للنظر في القضية ،مع تعويضي بمبلغ 38.000.00 درهما، وتوجيه توصيه للحكومة باتخاذ كل الإجراءات لجبر باقي الأضرار بتأهيلي صحيا ...ونظرا لكون المبلغ المذكور لا يمكنه أن يلبي احتياجاتي كمريض أنهكه الاعتقال حتى أصبح عاجزا عن مزاولة مهنته الأصلية كبناء (زلايجي) فإني تقدمت برسالة إلى السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 1 ديسمبر 2010 قصد إعادة النظر في المقرر التحكيمي عدد 8209 بتاريخ 30نونبر 2005المستند على تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة رقم 1009 ،،مع طلب الاستفادة بإصدار توصية تهم الإدماج الاجتماعي.
ومن أجل البحث عن حل يضمن لي العيش الكريم، فقد وجهت رسالة استعطاف إلى السيد رئيس المجلس البلدي للقصر الكبير بتاريخ 2 مارس 2012 ،ورسالة استعطاف أخرى إلى السيد عامل إقليم العرائش بتاريخ 7 مارس 2012، ألتمس منه فيها منحي رخصة سيارة أجرة أو إيجاد عمل قار يضمن لي ولأسرتي العيش الكريم ،ولحد الساعة لم أتلق أي رد خصوصا وأني أعيش وضعا مزريا جدا وذلك بعد عجزي عن أداء أقساط كراء المنزل الذي أقطنه مما حذا بصاحبه لرفع دعوى ضدي تطالبني بالإفراغ وهذا يهدد أسرتي بالتشرد والضياع.
اعتبارا لهذا كله ألتمس من الجهات المسؤولة مساعدتي عبر استفادتي من إحدى رخص النقل أو تشغيلي في عمل قار يصون كرامتي، مع الأخذ بعين الاعتبار سنوات الاعتقال والتعسف والتنكيل بي مما أثر كثيرا على نفسيتي وصحتي المتدهورة جدا.
أجدد تقديري واحترامي واعتباري لمن نظر لمأساتي الاجتماعية الصعبة والقاهرة ولوضعية أسرتي المتردية.
والسلام
محمد موسكان:
رقم البطاقة الوطنية:LB85514
القاطن بحي المرس درب الزرارفة رقم 7 القصر الكبير

Revue de Presse de Conseil National des droits de l'Homme

المجلة الإلكترونية مشاهد

منظمة هيومان رايت واتش تطالب مجلس الأمن تكليف قوات المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء

طالبت المنظمة الأمريكية لحقوق الإنسان هيومان رايتس واتش من أعضاء مجلس الأمن الدولي ضرورة توسيع صلاحيات قوات حفظ السلام "المينورسو" في الصحراء المغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان أمام ما وصفته استمرار السلطات المغربية في خرق حقوق الصحراويين. ويعتبر هذا الإجراء مزيدا من الضغط على المغرب.

ويأتي توجيه الرسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي بمن فيهم المغرب الذي يحتل منذ بداية السنة مقعد عضو غير دائم على بعد أيام قليلة من معالجة المجلس لنزاع الصحراء، وذلك يوم الثلاثاء المقبل. وتبرز هذه المنظمة الدولية أن قوات المينورسو هي الوحيدة في العالم التابعة للأمم المتحدة التي لا تتولى مراقبة حقوق الإنسان، ودعت إلى وضع حد لهذه الظاهرة التي اعتبرتها مرفوضة.

وتبرر المنظمة أطروحتها بكون رغم توفر المغرب على هيئات سياسية ومن ضمنها "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" إلا أنه يبقى مؤسسة تابعة للمغرب "ولا يمكنه ممارسة مراقبة حقوق الإنسان في أراضي لا تمت للسيادة المغربية."

وتشكل مبادرة المنظمة الأمريكية لحقوق الإنسان مزيدا من الضغط على المغرب في ملف حقوق الإنسان، لاسيما وأنها تلتقي مع ما تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون من أجل إدماج حقوق الإنسان ضمن مهام قوات المينورسو.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

عناصر مجهولة بالعيون تستهدف مقر المجلس الجهوي لحقوق الانسان

حاول مجموعة من الاشخاص مجهولي الهوية، استهداف مقر المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون، ليلة أمس 12 أبريل الحالي على الساعة 10 والنصف ليلا، عندما حاولوا إضرام النار بالقرب من المجلس، حيث عمدوا على جمع مجموعة من العجلات المطاطية بالقرب من المجلس بالاضافة إلى قنينات من البنزين، إلا أن بقظة رجال الأمن حالت دون ذلك، مما جعل الأشخاص المشبوه فيهم يلوذون بالفرار، الشيء الذي يفسر أن جل سكان العيون غير راضون بما يقدمه المجلس من خدمات لصالحهم...

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

إعلانات الجنوب
اعلاناتكم لدينا مجانا

يوم دراسي بالعيون حول موضوع "البحث الجامعي حول الصحراء"

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد غد السبت بمدينة العيون، يوما دراسيا حول موضوع "البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق".

وذكر بلاغ للمجلس، توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا اليوم الدراسي يندرج في إطار اختصاصات المجلس المتعلقة بالنهوض بالحقوق الثقافية وكذا في سياق إسهامه في تفعيل مقتضيات الدستور الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة، بما فيها المكون الحساني. وأضاف المصدر ذاته أنه سيتم خلال هذا اللقاء، الذي سيشارك فيه عدد من الدكاترة المشتغلين على موضوع الصحراء، تقديم أطروحات جامعية في هذا المجال بالإضافة إلى فتح نقاش حول حصيلة وآفاق البحث العلمي حول الصحراء. ويتضمن برنامج هذا اليوم الدراسي تقديم العديد من العروض التي تتناول مواضيع من بينها، على الخصوص، "مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لمجتمعات البدو: سكان الصحراء نموذجا" و"السياسة التعليمية بالمناطق الصحراوية في أفق تطبيق مقترح الحكم الذاتي" و"السياسة الجهوية ورهان التحديث السياسي بالمغرب: جهة العيون بوجدور نموذجا" بالإضافة إلى "الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب جهة السمارة كلميم" و"السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا: دراسة في الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ 1975".

بيان اليوم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

الصحراء الغربية: دعوة إلى توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل حقوق الانسان

واشنطن - دعت المنظمة الأمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، مجلس الأمن الدولي إلى توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) إلى مراقبة حقوق الشعب الصحراوي الإنسانية.

وفي رسالة لأعضاء مجلس الأمن ال15 وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش هذا النداء تحسبا لدراسة تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة حول الصحراء الغربية يوم الثلاثاء المقبل.

و ذكرت هذه المنظمة الكائن مقرها بنيو يورك في هذا الصدد بان المينورسو "تعد من البعثات الأممية القلائل المكلفة بعمليات حفظ السلم التي لا تضطلع بمهمة مراقبة حقوق الإنسان". وأضافت انه علاوة على ذلك أعرب الأمين العام الأممي في تقريره حول الوضع في الصحراء الغربية الذي صدر الأسبوع الفارط عن "تأسفه للصعوبات التي تعيق مهمة المينورسو."

وترى هيومن رايتس ووتش انه إذا كانت اللائحة 1979 التي صادق عليها مجلس الأمن في افريل 2011 قد حيت الإجراءات التي اتخذها المغرب من اجل إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان و التزامه بضمان استفادته من كل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الأممي فإن "هذه المبادرات المغربية بعيدة كل البعد عن ضمان متابعة منتظمة و نزيهة للوضع الحالي لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية."

وفي هذا الصدد، سجلت المنظمة الأمريكية غير الحكومية أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة تابعة للمغرب "الذي لا تعترف منظمة الأمم المتحدة بسيادته على الصحراء الغربية". وأضافت هيومن رايتس ووتش أن هذه المبادرات المغربية "لم تسمح حتى بتغيير الوضع في مجال حقوق الشعب الصحراوي الإنسانية."

وبعد أن ذكرت تقاريرها الخاصة بهذا الشأن أكدت هذه المنظمة الأمريكية غير الحكومية في رسالتها لمجلس الأمن أن "السلطات المغربية تواصل في ارتكاب مختلف أشكال القمع في حق الصحراويين الذين يدافعون عن حق تقرير المصير أو يندون بانتهاكات حقوق الإنسان."

وبخصوص بعثات المراقبة التي تقوم بها أحيانا منظمة الأمم المتحدة، أكدت هيومن رايتس ووتش انه "حتى و إن كانت هذه المبادرات تشكل تقدما ايجابيا يجب أن يستمر فإنها تبقى مع ذلك بحكم طبيعتها قصيرة و نادرة."

وبالتالي، شددت المنظمة الأمريكية على أن "هدف ضمان مراقبة واسعة النطاق و منتظمة لحقوق الإنسان لا يمكن أن يبلغ إلا بواسطة توسيع عهدة المينورسو بإدماج مراقبة حقوق الإنسان أو من خلال استحداث مقرر خاص للصحراء الغربية."

وبعد أن ذكرت بان قسم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلم "يحدد احترام حقوق الإنسان كعنصر أساسي للتوصل إلى سلم دائم" أكدت هيومن رايتس ووتش انه "آن الأوان بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة لإدماج آلية مراقبة منتظمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ضمن عهدة المينورسو و مطابقتها بالتالي مع بعثات حفظ السلم الأممية الأخرى."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الدستور والمواطنة والديمقراطية التشاركية موضوع لقاء مفتوح مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تطوان24-محمد الزغاري
نظمت إحدى المدارس التعليمية بفاس لقاء مفتوح مع السيد 'أحمد اليزمي' رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مساء يوم الخميس 12 نيسان/أبريل 2012.
تتجلى أهداف هذا اللقاء المفتوح استضافة شخصية مغربية أو أجنبية ساهمت بشكل جلي بمشروع أو غيره في إحدى المجالات الإجتماعية أو الإقتصادية...
في بداية اللقاء تطرق السيد 'ادريس اليزمي' ، إلى مفاهيم المواطنة من خلال ثنائية الحق والواجب وأعطى بعض الأمثلة عن العملية الإنتخابية مع عرضه بعض النماذج من الدول الأوربية ، كما تطرق في محور آخر لمفهوم الديمقراطية التشاركية ، في حين أن المحور المتعلق بالدستور المغربي تكلم عنه من خلال ثلاثة عناصر وهي : الدينامية الدستورية التي انطلقت من فاتح مارس إلى فاتح يوليوز 2011 ثم عنصر التنصيص الدستوري فـ حوالي 60 فصل تطرق لموضوع حقوق الإنسان من أصل 180 فصلا، أما العنصر الثالث فتجلى من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية عن طريق تقوية المؤسسة التشريعية/البرلمان، وفي آخر كلماته قال بأنه من أجل تطبيق مضامين الوثيقة الدستورية والتي أثرت في المواطن فتفاعل معها ،يجب أن يكون هناك نقاش عام يتطرق لحق الولوج إلى المعلومة وطريقة عمل العرائض ...في حين أن المناقشة تمحورت حول مصطلح المواطنة مع إكراهات تطبيق المقتضيات الدستورية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION
Sahara Occidental

Elargir la mission de la Minurso aux droits de l'homme

« Il est temps pour l'ONU d'introduire dans le mandat de la Minurso le mécanisme de surveillance régulière des droits de l'homme au Sahara occidental et la mettre, ainsi, en conformité avec les autres missions onusiennes pour la paix », estime Human Rights Watch (HRW).

Human Rights Watch appelle le Conseil de sécurité à élargir le mandat de la Mission des Nations unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental (Minurso) à la surveillance des droits de l'homme. Les « Quinze » qui se réuniront ce mardi pour examiner le rapport de 28 pages du SG des Nations unies sur le Sahara occidental, l'entendront-ils ? Dans une lettre adressée aux 15 membres du Conseil de sécurité, l'organisation américaine de défense des droits de l'homme rappelle que la Minurso « est l'une des rares missions chargées des opérations de maintien de la paix de l'ONU dépourvue de la fonction de surveillance des droits de l'homme ». Qui plus est, poursuit-elle, dans le rapport du SG de l'ONU publié la semaine précédente, ce dernier « a déploré les obstacles entravant la réalisation de la mission de la Minurso ». Pour HRW, si la résolution onusienne 1979 a salué les mesures prises par le Maroc pour la mise en place du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'accès à toutes les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme de l'ONU, les initiatives de Rabat « sont loin de garantir un suivi régulier et impartial de la situation actuelle des droits de l'homme au Sahara occidental ». D'autant, ajoute l'ONG américaine, que le CNDH « est une institution » dont la souveraineté sur le Sahara occidental n'est pas reconnue par l'ONU. Autre argument avancé par HRW : ces initiatives n'ont pas permis de changer la situation en matière de droits de l'homme du peuple sahraoui. Citant ses propres rapports, HRW atteste que « les autorités marocaines continuent à faire subir aux Sahraouis, qui défendent le droit à l'autodétermination ou dénoncent les violations des droits de l'homme, diverses formes de répression dont l'emprisonnement après des procès inéquitables, les agressions physiques et le déni des droits respectivement de réunion pacifique, d'association et d'expression ». La solution ? L'élargissement du mandat de la Minurso avec une inclusion de la surveillance des droits de l'homme ou la création d'un rapporteur spécial pour le Sahara occidental. Outre cet énième rappel de l'ONG américaine, le Conseil de sécurité ne pourrait pas, cette fois, taire la « série de critiques » adressées par Ban Ki-moon au Maroc. Dans son rapport qui remet les pendules à l'heure, il suggère que Rabat a espionné, au moins une fois, la Minurso. « Il y a des indicateurs remettant en cause, au moins une fois, la confidentialité des communications entre le quartier général de la Minurso et New York », écrit-il, rappelant au passage que la Minurso est « un instrument de stabilité dans le cas où l'impasse politique continue, un mécanisme de mise en œuvre d'un référendum d'autodétermination dans le cas où les pourparlers dirigés par mon envoyé personnel sont couronnés de succès, et doit fournir au Secrétariat de l'ONU, au Conseil de sécurité et à la communauté internationale des informations indépendantes sur les conditions prévalant dans les territoires sahraouis ». Prélude à un renforcement des prérogatives de la mission de l'ONU au Sahara à l'approche de la tournée de Christopher Ross ? Possible. Ban Ki-moon demandera mardi la prorogation du mandat de la Minurso pour une année supplémentaire et le renforcement de son effectif par 203 recrues et 15 observateurs militaires pour « rétablir la pleine autorité » de la mission.

Djamel B.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

Letter to Ambassadors of UN Security Council Member States in Favor of Enlarging MINURSO's Mandate

Human Rights Watch urges the Security Council, when it reviews the mandate of the United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara (MINURSO) this month, to extend it to incorporate human rights monitoring in Western Sahara and in the Polisario Front-run refugee camps near Tindouf.

MINURSO is one of the rare UN peacekeeping operations that does not include a human rights monitoring component. Secretary-General Ban Ki-moon, in his report on the situation in Western Sahara released this week, regrets obstacles to the fulfillment of MINURSO's mission, including in its reporting functions.

Security Council Resolution 1979 of April 27, 2011 welcomed two Moroccan initiatives on human rights: its establishment of the National Council on Human Rights (NCHR) with a component proposed for Western Sahara, and its commitment to ensure access to all Special Procedures of the United Nations Human Rights Council.

These Moroccan initiatives, however welcome, fall far short of ensuring regular and impartial monitoring of the current human rights situation in Western Sahara and the refugee camps near Tindouf, Algeria.

The NCHR has opened two offices in Western Sahara, has undertaken a number of human rights activities there, and can receive complaints from individual citizens. However, putting aside the fact that the NCHR is a national institution of Morocco, whose sovereignty over Western Sahara the UN does not recognize, this institution does not monitor human rights conditions in Western Sahara regularly and broadly; nor does it issue public reports on them.

As for cooperating with UN human rights mechanisms, Morocco hosted a visit in September 2011 by the UN Independent Expert on Cultural Rights, who spent one day in Western Sahara. The Special Rapporteur on Torture has announced his plan to visit Morocco and Western Sahara this September.

While these visits to Western Sahara by the UN's thematic mechanisms are positive developments that should continue, they are by their natures brief and infrequent, and will never add up to monitoring that is broad and regular. That objective would be best achieved by enlarging the mandate of MINURSO to include human rights monitoring, or by creating a Special Rapporteur for Western Sahara.

The Secretary-General, in his new report on Western Sahara, states in paragraph 112 that "MINURSO is unable to exercise fully its peacekeeping, monitoring, observation and reporting functions," and seeks the Security Council's support "to sustain the peacekeeping instrument as it was intended to operate," for purposes that include "provid[ing] independent information on conditions on the ground to the Secretariat, the Security Council, and the international community."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

That independent information should include monitoring of the evolution of human rights conditions. As the Secretary-General's Special Envoy on Western Sahara Ambassador Christopher Ross told the Security Council on October 26, 2011, "Six months [after the Security Council adopted resolution 1979], a variety of human rights problems have been reported in both Western Sahara and the refugee camps, but the only independent look to date at one specific aspect of human rights took place in September when [the UN Independent Expert on Cultural Rights] visited."

Morocco's initiatives do not change the underlying situation: the Sahrawi people continue to suffer from violations of their rights (see "Recent Developments of Concern to Human Rights Watch," annexed to this letter). Authorities continue to subject Sahrawis who advocate self-determination or denounce Moroccan human rights violations to various forms of repression, including imprisonment after unfair trials, beatings, and denial of the right to peaceful assembly, association, and expression. Ambassador Ross told the Security Council: "The international community [during the Arab Spring] has validated the right of peoples throughout the region to assemble and express their views, yet both in Western Sahara and in the refugee camps, restrictions exist on freedom of assembly and expression, particularly with regard to the future status of that territory."

Human Rights Watch has always advocated that the enlarged mandate for MINURSO should include human rights monitoring not only in Western Sahara but also in the Sahrawi refugee camps across the border in Algeria, whose residents live in a state of relative isolation.

The United Nations Department of Peacekeeping Operations (DPKO) identifies respect for human rights as a critical component for achieving sustainable peace integral to its operations. It is time for the UN to bring MINURSO into line with its other peacekeeping missions worldwide by ensuring that it includes regular monitoring and reporting of human rights violations.

We thank you for your consideration of our request.

Sincerely,

Sarah Leah Whitson

Executive Director

Middle East and North Africa Division

Human Rights Watch

Annex - Recent Developments of Concern to Human Rights Watch

Under Moroccan law, peaceful speech or activities that "harm" Morocco's "territorial integrity" are punishable by prison terms and a fine. This phrase, found for example in the press code's article 41, is used to prosecute peaceful advocacy of independence for Western Sahara. Under the law on associations' article 3, no association may exist legally that "harms the territorial integrity" of Morocco.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Moroccan authorities have denied legal recognition to all Sahrawi human rights associations that they consider to be pro-independence, even in cases where the courts determined that the administration had wrongfully denied an association the right to register. Organizations that for years have been refused legal recognition include the Sahrawi Association of Victims of Grave Human Rights Violations (ASVDH) and the Collective of Sahrawi Human Rights Defenders (CODESA). In September 2011, authorities refused to allow the legalization of a new Boujdour-based group called the Sahrawi League for Defense of Human Rights and Natural Resources. Even the Moroccan Association for Human Rights, which operates legally across Morocco, has since 2009 been unable to obtain legal status for its branch in the city of Smara, Western Sahara.

In Western Sahara, Moroccan police quickly and systematically intervene to forcibly disperse peaceful demonstrations in favor of Sahrawi self-determination or independence, or in solidarity with advocates of that cause. For example, on February 23, 2012, police in El-Ayoun broke up a sit-in to support the 23 Sahrawis imprisoned in Rabat awaiting a military trial.

Human Rights Watch remains concerned about the quality and independence of the justice rendered by Moroccan courts when trying Sahrawi activists. Seven Sahrawi activists spent a year-and-a-half in pre-trial detention on charges of "harming internal security" because of a visit they had paid to the Polisario-run refugee in Algeria. The court provisionally released them on April 14, 2011, but the charges are still pending against them.

In November 2010, Moroccan police dismantled a large protest encampment that Sahrawis had set up at Gdeim Izik, near El-Ayoun. In the ensuing disturbances at the campsite and in the city of El-Ayoun, 13 persons were killed, including 11 security force members. As a result of these events, authorities detained 23 Sahrawis, including some well-known human rights activists, at Salé Prison and referred them to a military court trial on charges of violence against public agents on duty that led to their intentional death.

Human Rights Watch opposes the trial of any civilians before military courts, where the rights of suspects to mount a fair defense tend to be curtailed. Defendants before Moroccan military courts, for example, cannot appeal their first-degree verdict, as they could if tried before a civilian court.

We are also concerned that in this case, according to our information, the main evidence in the file consists of the defendants' own statements to the police implicating one another, statements whose veracity all of them challenged before the investigating judge. Furthermore, we are concerned about delays in bringing the case to trial since the court has postponed its start without announcing a new date, even though the men have been held in pre-trial detention already for eighteen months.

The Sahrawi refugees live in a state of relative isolation in the Tindouf camps (Algeria), where there is no permanent, on-the-ground presence from either local or international independent human rights monitoring groups, and only rare visits by outside monitoring organizations. Human Rights Watch continues to receive isolated reports that persons who openly dissent from the Polisario encounter pressures and reprisals for their political views. Like residents of the Western Sahara, refugees in the camps would benefit from the heightened protection that UN human monitoring would offer.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme